المنظُورُ السِّيَاسِيُّ في دَوْرِ المؤَسَّسَاتِ التَّعْلِيمِيَّةِ التَّنْشِئَةُ الوَطَنِيَّةُ للشَّخْصِيَّةِ فِي التَّجَارُبِ الدَّوْلِيَّةِ والحَالَةِ المصْرِيَّةِ

The Political Perspective on the Role of Educational Institutions National character formation in international experiences and the Egyptian case

محمد أحمد علي مرسي *

muhammad.mursi@must.edu.eg

ملخَّص:

يُسلّط هذا البحث الضَّوء على الدور الحيوي للمؤسسات التَّعليميَّة في تشكيل شخصيَّة الأفراد، بما يُعزز من قوة الدَّولة الشَّاملة عبر بناء رأس مال بشري وطني. لم يعُد التَّعليم المعاصر مقتصرًا على نقل المعارف والمناهج التَّقليديَّة، بل أصبح أداة لترسيخ القيم، والحفاظ على الهُوِيَّة، وتعزيز الانتماء الوطني، خاصة في ظل هيمنة ثقافة العولمة والنَّمطيَّة الكونيَّة التي تهدد الخصوصيَّات الثَّقافيَّة للشعوب ومن هذا المنطلق، يحلل البحث تجارب تعليميَّة من دول متقدمة مثل فنلندا وكندا واليابان، وأخرى من أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وفنزويلا وكولومبيا، للوقوف على آليَّات توظيف التَّعليم في تشكيل الشَّخصيَّة الوطنيَّة، كما يهدف البحث إلى استخلاص الدروس التي يمكن توظيفها في الحالة المِصْريَّة، مع احترام الخصوصيَّة الثَّقافيَّة والاجتماعيَّة، بما يضمن تكوين شخصيَّة مِصْريَّة قادرة على التفاعل العالمي دون التفريط في هُويتها.

* أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية المساعد بكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مقرر لجنة الاقتصاد والعلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة.

الكلمات المفتاحية: بناء الإنسان؛ الهُوِيَّة الوطنيَّة؛ المؤسسات التعليميَّة؛ رأس المال البشري؛ التنشئة السِّياسيَّة؛ الشَّخصيَّة؛ التَّعليم المقارن؛ مِصْر؛ العولمة؛ التَّجارب الدَّوليَّة.

Abstract:

This research explores the vital role of educational institutions in shaping individual personalities and contributing to the comprehensive strength of the state through the development of national human capital. Contemporary education is no longer limited to traditional curricula but has become a fundamental tool for instilling values, preserving identity, and fostering national belonging, especially in a globalized world that promotes uniformity and threatens cultural distinctiveness. The study analyzes educational models from advanced countries such as Finland, Canada, and Japan, as well as from Latin American nations like Brazil, Venezuela, and Colombia. The objective is to extract insights applicable to the Egyptian context while respecting its cultural and social specificity. Ultimately, the research seeks to reinforce Egypt's educational institutions in shaping a globally present yet nationally grounded Egyptian identity.

Keywords: Human development, National identity, Educational institutions, Human capital, Political socialization, Personality formation, Comparative education, Egypt, Globalization, International experiences.

الإِطَارُ المَنْهَجِيُّ لِلدِّرَاسَةِ:

تلعب المؤسسات التعليميَّة دورًا حيويًّا في تشكيل شخصيَّة الأفراد؛ حيث تؤثر على مهاراتهم الاجتماعيَّة والقيم الأخلاقيَّة والتفكير النَّقدي والاستقلاليَّة؛ إذ يؤدي الخلل في النِّظام التَّعليمي وتعدده لإحداث تأثيرات مختلفة على تكوين الشَّخصيَّة التي يجبُ عليها المنافسة خارج حدودها، سواء في سوق العمل أو الحضور في عالم يتسم بالنَّمطيَّة الشديدة، الذي يستلزم وجود شخصيَّة قوية قادرة على فرض هويتها والحفاظ عليها؛ حيث أثبتت الدِّراسات أن أساليب التنشئة من خلال المؤسسات التعليميَّة في المراحل المبكرة تؤثر على نظرة الشخص لمحيطه الاجتماعي والسياسي، وتشكيل انتماءاته فيما بعد، لذا يهدف هذا البحث إلى تحليل دور المؤسسات التعليميَّة في تكوين الشَّخصيَّة من خلال دراسة نماذج تعليميَّة في دول متقدمة، مثل: فنلندا، كندا، واليابان. وكذلك في بعض دول أمريكا اللاتينية مثل: فنزويلا، والبرازيل، وكولومبيا لاستخلاص ما يمكن أن يستفاد به في الحالة المِصْريَّة؛ سعيًا إلى دراسة التَّجارب المختلفة في عينة من الدول، واستخراج الجوانب الإيجابية في هذه التَّجارب، وتأثيراتها على تكوين الشَّخصيَّة، وتحقيق الهدف في خلق مجتمع فعال متناغم، مع مراعاة خصوصيَّة كل تجربة، وتباين البيئة والقيم والثقافة والتركيبة الاجتماعيَّة في كل بلد محل الدِّراسة. لذا سوف نركز على الأهداف المحددة في كل نموذج وآليَّات تحقيقها؛ لإثراء التجربة المِصْريَّة التي يجب الحفاظ على خصوصيتها وتفردها، والوصول لتفعيل دور المؤسسات التعليميَّة في تكوين شخصيَّة مِصْريَّة لها هُوية متميزة حاضرة عالميًّا ضمن مجتمع دولي قابل لاستيعابها، ضمن تركيبة جديدة تتشكل في ظل طفرة تكنولوجية غير مسبوقة.

مُشْكِلَةُ الدِّراسةُ وافْتِرَاضَاتُهَا:

مُشْكِلَةُ الدِّراسةِ

في العصر الحالي، تواجه المؤسسات التعليميَّة تحديات متزايدة تتعلق بدورها في تكوين الشَّخصيَّة وتنمية قدراتها، وفي الوقت نفسه يتزايد القلق بشأن قدرة الأنظمة التعليميَّة التَّقليديَّة على توفير بيئة شاملة تسهم في بناء شخصيَّة متكاملة تشمل الجوانب الأكاديمية، الاجتماعيَّة، النفسية، والأخلاقيَّة، وصولًا للمجتمع المتناغم المنتمي لعصره.

من هنا تُعتبر المؤسسات التعليميَّة ركيزة أساسية في تكوين شخصيَّة الأفراد وتشكيل سلوكهم وقيمهم الاجتماعيَّة، ومع ذلك، يظل التساؤل حول مدى نجاح هذه المؤسسات في أداء دورها في تكوين الشَّخصيَّة محورًا رئيسيًّا للدراسة.

تتمثَّل مشكلة الدِّراسة في تقييم دور المؤسسات التعليميَّة في تكوين الشَّخصيَّة من خلال عرض التَّجارب الدَّوليَّة وإلقاء الضوء على المظاهر الإيجابية التي من الممكن تطبيقها في الحالة المِصْريَّة؛ لذا تعتمد الدِّراسة على تحليل كيفية تأثير السِّياسات التَّعليميَّة والمناهج الدِّراسية ودور الدَّولة، والأنشطة المصاحبة بحيث يتضمن ذلك تحديد جوانب القوة والضعف في النموذج التَّعليمي المِصْري مقارنة بالتَّجارب الدَّوليَّة الناجحة.

وفي هذا الإطار يمكن صياغة افتراضات الدِّراسة على النحو التالي:

1. إن المؤسسات التَّعليميَّة تلعب دورًا محوريًّا في تكوين الشَّخصيَّة؛ حيث لها تأثير مباشر وأساسي على تكوين الشَّخصيَّة، سواء من خلال التَّعليم الأكاديمي أو الأنشطة التربوية والاجتماعيَّة.

2. وجود تباينات في فعالية الأنظمة التَّعليميَّة بين الدول؛ هناك اختلافات جوهريَّة بين الأنظمة التَّعليميَّة في الدول المختلفة، وأن بعض التَّجارب الدَّوليَّة أثبتت نجاحًا أكبر في تكوين الشَّخصيَّة من غيرها، مقارنة بالنِّظام التَّعليمي المِصْري.

3. إن البيئة التَّعليميَّة الشَّاملة تؤثر على تكوين الشَّخصيَّة؛ فالمؤسسات التَّعليميَّة التي تدمج بين المناهج الأكاديمية والأنشطة اللاصفية وتوفر بيئة تعليميَّة داعمة، تساهم بشكل أفضل في تطوير شخصيَّة متكاملة لدى الطلاب.

4. تأثير السِّياسات التَّعليميَّة على تنمية القيم والمهارات الشَّخصيَّة؛ إن السِّياسات التَّعليميَّة الوطنيَّة تلعب دورًا محوريًّا في تحديد دور المؤسسة التَّعليميَّة في تكوين الشَّخصيَّة، وأن أي تعديل في هذه السِّياسات قد يؤثر بشكل كبير على النتائج التَّعليميَّة والتربوية.

5. تأثير العوامل الثَّقافيَّة والاجتماعيَّة على دور المؤسسات التَّعليميَّة الخاصة بكل دولة، بما في ذلك الحالة المِصْريَّة، بحيث تؤثر على طريقة تفاعل الطلاب مع التَّعليم وكيفية تكوين شخصيتهم؛ مما يستدعي وضع حلول تتماشى مع السياقات المحلية وطبيعة العصر الذي نعيش فيه.

6. إن المعلم يلعب دورًا رئيسًا في تكوين الشَّخصيَّة؛ حيث إن التفاعل بين الطلاب والمعلمين، بجانب جودة التدريس وأساليب التَّعليم، يؤثر بشكل كبير على تكوين الشَّخصيَّة، وتنمية مهارات التفكير النَّقدي والتواصل.

7. وجود تفاوت بين المؤسسات التَّعليميَّة في فعاليتها؛ حيث إن هناك اختلافات ملحوظة بين المؤسسات التَّعليميَّة من حيث تأثيرها في تكوين الشَّخصيَّة، بناءً على العوامل المختلفة مثل نوعية المناهج، جودة التَّعليم، وأساليب التدريس، ومساحة حضور الدَّولة في العملية التَّعليميَّة وقدراتها.

8. أهمية التَّعليم التفاعلي والأنشطة الموجهة؛ حيث إن الأنشطة الموجهة والتفاعلية مثل النقاشات الجماعية، المشاريع الجماعية، والأنشطة الفنية والرياضية تساهم في تعزيز روح التعاون والمسؤولية، وتطوير الشَّخصيَّة.

أَسْئِلَةُ الدِّراسة

1. كيف تساهم المؤسسات التَّعليميَّة في تكوين الشَّخصيَّة في التَّجارب الدَّوليَّة مقارنة بالحالة المِصْريَّة؟
2. ما العناصر الأساسية في المناهج الدِّراسية والسِّياسات التَّعليميَّة التي تؤثر على تكوين الشَّخصيَّة؟
3. كيف تؤثر الأنشطة اللاصفية في تكوين الشَّخصيَّة المتكاملة للطلاب؟
4. ما دور المعلمين في تطوير القيم والمهارات الشَّخصيَّة والاجتماعيَّة لدى الطلاب؟
5. كيف تؤثر العوامل الثَّقافيَّة والاجتماعيَّة على فعالية المؤسسات التَّعليميَّة في تكوين الشَّخصيَّة؟
6. ما التحديات التي تواجه النِّظام التَّعليمي المِصْري في تكوين الشَّخصيَّة، وكيف يمكن معالجتها بناءً على التَّجارب الدَّوليَّة؟

أَهَمِّيَةُ الدِّراسةِ

تنبع أهمية الدِّراسة من عدة اعتبارات يمكن ذكرها على النحو التالي:

الأول: فَهْم أعمق لدور المؤسسات التَّعليميَّة في تكوين الشَّخصيَّة، مع التركيز على إبراز الجوانب الأهم في التَّجارب الدَّوليَّة، وكيفية الاستفادة منها لخدمة التوجه المِصْري في رفع كفاءة العملية التَّعليميَّة: هذا قد يسهم في تحسين السِّياسات التَّعليميَّة في مِصْر والاستفادة من التَّجارب الدَّوليَّة الناجحة لتعزيز الدور التربوي والتَّعليمي للمؤسسات التَّعليميَّة في تكوين شخصيَّة متكاملة.

الثاني: المساهمة في تحسين جودة التَّعليم وتكوين الشَّخصيَّة المتكاملة: حيث تسلط الدِّراسة الضوء على الدور المتكامل للمؤسسات التَّعليميَّة في تنمية الشَّخصيَّة، بما يتجاوز التحصيل الأكاديمي، ليشمل الجوانب الأخلاقيَّة والاجتماعيَّة والنفسية مع المساعدة على فهم هذا الدور والسبل التي يمكن من خلالها أن يؤدي إلى تحسين جودة التَّعليم وتطوير أنظمة تعليميَّة تسهم في بناء شخصيات قوية ومتكاملة لدى الطلاب في مِصْر.

الثالث: إمكانية استخلاص الدروس من التَّجارب الدَّوليَّة الناجحة: فمن خلال دراسة التَّجارب الدَّوليَّة الناجحة في تكوين الشَّخصيَّة لدى الطلاب، يمكن للدراسة توفير رؤى ومعايير لتطوير النِّظام التَّعليمي المِصْري بما يساعد في تبني نماذج وسياسات تعليميَّة أثبتت فعاليتها في دول أخرى، مع تكييفها لتناسب البيئة المحلية.

الرابع: مواجهة التحديات المحلية: حيث يواجه النِّظام التَّعليمي المِصْري تحديات عديدة، مثل نقص الموارد، والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وقد تساعد هذه الدِّراسة في استكشاف الحلول الممكنة لتلك التحديات من خلال تحليل التَّجارب الدَّوليَّة وتطبيق الدروس المستفادة لتحسين دور المؤسسات التَّعليميَّة في مِصْر.

الخامس: تعزيز القيم الاجتماعيَّة والمهارات الحياتية: حيث تبرز الدِّراسة أهمية دور التَّعليم في تكوين الشَّخصيَّة، بما في ذلك تعزيز القيم الاجتماعيَّة مثل التعاون، والتسامح، والانضباط. تطوير هذه الجوانب مهم لتعزيز الاندماج المجتمعي، ومواجهة التحديات التي تواجه الشباب المِصْري.

السادس: إعداد الشباب لمتطلبات سوق العمل والمجتمع: فمن خلال عرض مساهمة المؤسسات التَّعليميَّة في إعداد الشباب لسوق العمل والمجتمع من خلال تنمية مهارات التفكير النَّقدي، حل المشكلات، العمل الجماعي. ودراسة التَّجارب الدَّوليَّة يمكن أن توفر نماذج لكيفية تحسين هذه المهارات في التَّعليم المِصْري؛ مما يسهم في تأهيل الطلاب بشكل أفضل للمستقبل.

السابع: دعم تطوير السِّياسات التَّعليميَّة؛ حيث تساعد هذه الدِّراسة في تقديم توصيات ملموسة لصانعي القرار حول كيفية تحسين النِّظام التَّعليمي المِصْري بما يتناسب مع أفضل الممارسات الدَّوليَّة، وقد يساهم هذا في وضع سياسات تعليميَّة شاملة تهدف إلى تحسين جودة التَّعليم، وتكوين الشَّخصيَّة لدى الشريحة الشبابية.

الثامن: تطوير دور المعلمين والمؤسسات التَّعليميَّة: فمن خلال دراسة هذا الموضوع، يمكن تسليط الضوء على أهمية دور المعلمين في تكوين الشَّخصيَّة؛ مما يساهم في تحسين التدريب والتأهيل المهني للمعلمين في مِصْر. ويساعد هذا في تعزيز دورهم في بناء شخصيات الطلاب إلى جانب دورهم الأكاديمي.

الدِّراسة يمكن أن تكون خطوة نحو تطوير نظام تعليمي أكثر توازنًا بين الجوانب الأكاديمية والشَّخصيَّة؛ مما يسهم في بناء جيل قادر على مواجهة التحديات المستقبلية.

مَنْهَجُ الدِّراسةِ وَأَدَوَاتُهَا:

تعتمد هذه الدِّراسة على الوصف والتحليل، وتستخدم مجموعة من المناهج العلمية لكي يتسنى لها الإلمام بجوانب الإشكآليَّات موضع البحث وتناول شقي الدِّراسة النظري والتجريبي، فهي تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات البحثية، ثم تحليلها وصولًا إلى إيجاد تفسيرات منطقية لها مثبتة بالقرائن والأدلة والمنهج المقارن؛ لفهم أوجه التشابه أو الاختلاف للظواهر المدروسة على خلفية ظروفها السياقية.

كما تعتمد على المنهج المقارن في معرفة مدى وجود تباين في أساليب وطبيعة التنشئة من خلال اختيار نماذج من عدَّة دول، ومن هذا المنطلق فإن البحث يعتمد على منهج دراسة الحالة كذلك وتستخدم المقارنة في المضاهاة بين السِّياسات المتبعة وتأثيراتها وتحقيقها للأهداف المرجوة.

أما عن الأدوات البحثية فقد تمَّ استخدام مثل الملاحظة والاختبار في تحديد عينة الدول، والتي وجد ضرورة تناولها بالتحليل لكونها الأنسب لإفادة المنظومة المِصْريَّة مع مراعاة التنوع من حيث القدرة والظروف الاقتصادية والسِّياسيَّة والاجتماعيَّة المتباينة.

المَفَاهِيمُ الْأَسَاسِيَّةُ

تختلف المفاهيم في درجة تجريدها، وتنقسم إلى قسمين؛ مفاهيم بسيطة وأخرى مركبة، النوع الأخير أكثر تجريدية وهو مكون من عدة مفاهيم بسيطة، وتختلف المفاهيم من فرد إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى طبقًا لاختلاف الخبرة الاجتماعيَّة والظروف البيئية التي تحيط بالإنسان، وكذلك احتياجاته لمواجهة هذه البيئة المتغيرة.

مَفْهُومُ الشَّخصيَّة:

تشير الشَّخصيَّة إلى مجموعة الخصائص النفسية التي تُميِّز الفرد وتُؤثِّر على أنماط تفكيره، وشعوره، وسلوكه. وهنا تناولت العديد من النظريات دراسة الشَّخصيَّة، من بينها: نظريات التحليل النفسي، والسلوكية، والإنسانية، والمعرفية.

التَّعليم وَتَكْوِينُ الشَّخصيَّة:

يعد التَّعليم عملية أساسية في التنشئة الاجتماعيَّة، وتشكيل الشَّخصيَّة، وتبرز نظريات مثل نظرية التعلم الاجتماعي لألبرت باندورا، ونظرية التنمية النفسية الاجتماعيَّة لإريك إريكسون، وكيف يمكن للتفاعلات في البيئة التَّعليميَّة أن تشكل شخصيَّة الطلاب؟

فنظرية التطور النفسي الاجتماعي للشخصيَّة ابتكرها إريك إريكسون بناءً على إعادة تفسير المراحل النفسية التي وضعها سيجموند فرويد، والتي سلط فيها الضوء على الجوانب الاجتماعيَّة للشخصيَّة قائمة على أربعة جوانب رئيسية:

الأول هو الفَهْم العميق للنفس كقوة وكقدرة تنظيمية للشخص، قادرة على التوفيق بين حالة التوافق النفسي وحالة التوتر والخلل، وهذا يجب أن يتم من خلال بناء شخصيَّة، وبناء عقل قادر على حلِّ الأزمات المستمدة من السياق الذي يعيش فيه من أجل الحفاظ على النفس؛ هذا البناء يجب أن يستخدم المركب الثقافي والتاريخي لكل شخص لبناء هوية واضحة مانحة لقوة تنعكس على الشَّخصيَّة وتنفع مجتمعه.

كما سلَّط الضوء على مراحل النمو النفسي عند فرويد؛ حيث دمج البعد الاجتماعي والتطور النفسي الاجتماعي من خلال مؤسسات ناجحة تسعى لتنمية الشَّخصيَّة من الطفولة إلى مرحلة النضج من خلال أدوات التأثير الثَّقافيَّة والتاريخية والمعرفية لتنمية الشَّخصيَّة؛ مما يعكس أهمية وجود مؤسسات تعليميَّة وطنيَّة فعالة.

وبما أن إريكسون يتلقى العديد من المؤثرات من المنهج الديناميكي النفسي الذي طوره سيجموند فرويد وأتباعه في بداية القرن العشرين، فإنه يأخذ منه فكرة أن العقل البشري يتميز بقوى متعارضة "تتصادم" مع بعضها البعض عند الاستجابة للمنطق والقوى التحفيزية غير المتوافقة.

ولذلك فإن مراحل التطور عند إريكسون هي بدورها وصف لأنواع مختلفة من الصراعات بين القوى النفسية التي تميز كل مرحلة من مراحل الحياة البشرية، وهذا يؤكد ضرورة وجود مؤسسات تعليميَّة مفعلة تقوم بدور أساسي بجانب مؤسسة الأسرة؛ حيث تكتمل الأدوات التي توفر بيئة ينمو فيها مستقبل المجتمع من أطفال وشباب ويتعلمون المهارات الاجتماعيَّة والقيم المرسخة للهوية المحافظة على المجتمع، والقادرة على استمراريته كجزء من المجتمع العالمي في ظل تيار من النَّمطيَّة واسع الانتشار[1].

النَّمُوذَجُ التَّعليميُّ:

هناك العديد من التعريفات للنماذج التَّعليميَّة بحيث يكون من المستحيل من الناحية الفنية الالتزام بتعريف واحد رسمي، ومع ذلك، هناك إجماع عام في معظمها على أن النموذج التَّعليمي يُفهم على أنه "سلسلة من المقدمات والمفاهيم التي تنظم الطريقة التي يتم بها تقديم التَّعليم في بلد معين؛ مع الأخذ في الاعتبار عدم الخلط بين "النموذج" و"البيئة"؛ لأن الأخيرة تشير إلى بيئة التعلم، فمثلًا التَّعليم الافتراضي (الهجين أو وجهًا لوجه) هو بيئات تعليميَّة، رغم أنه من الشائع العثور على معلومات عن الإنترنت الذي يذكرهم كنماذج تعليميَّة.

باختصار: كل نموذج تعليمي هو يمثل محتوى للمعرفة المتوقع نقلها، ولتحقيق ذلك يتم دعمه بهيكل يعتمد على نظريات ومقترحات للنماذج التربوية بما يتوافق مع تطور المتعلمين والغرض من العملية التَّعليميَّة.

من الشائع الاعتقاد بأن النماذج التَّعليميَّة تتغير وفقًا لاحتياجات كل عصر وكل منطقة، رغم أن الوضع بالنسبة لبعض المتخصصين هو العكس، أي أن المناطق والبلدان هي التي تتكيف مع النماذج التَّعليميَّة؛ لأنها تعتبر مخرجات هذا النموذج.

العالم الآن أصبح مترابطًا اجتماعيًّا وتجاريًّا وثقافيًّا إلى حدٍّ كبير، حتى إنه من المستحيل أن نتجاهل الاتجاهات التَّعليميَّة التي تخلف الأثر الأعظم في البلدان الأكثر تقدمًا، ما سبق يجعلنا نفكر في تسليط الضوء على محتوى النماذج التَّعليميَّة وأهم خصائصها، وقبل كل شيء، تداعياتها كعامل من عوامل النمو الاجتماعي، خصوصًا فيما يخص تكوين الشَّخصيَّة والتنشئة الوطنيَّة.

لذا أصبح من الواضح لنا الآن أنَّ النموذج التَّعليمي هو أكثر من مجرد تجميع بسيط للنظريات والمناهج التربوية التي تهدف إلى تصميم برامج دراسية؛ حيث تكمن أهميتها في التأثير والصدى الذي يمكن أن تحدثه على أجيال الطلاب ومنها على المجتمع ككل[2].

مُقَدِّمَةٌ:

يشكِّل التَّعليمُ أحد ركائز بناء الإنسان، وبالتالي المجتمع والدول القوية، فتكوين شخصيَّة وطنيَّة يتطلب شعبًا متعلمًا، واعيًا لحقوقه وواجباته؛ لأن هذا هو أفضل ضمانة للمجتمع، متماسك ومتناغم؛ لأن هذا أصبح من أهم عناصر القوة الشَّاملة للدولة، فلم يعد في ظلِّ عالم اليوم مطلوب تعليمًا يقتصر على البرامج وطرق التدريس التَّقليديَّة، وهي بالطبع ضرورية، لكن تنبَّهت المجتمعات والدول المتقدمة منها والنامي أن القيم والتراث المادي وغير المادي والعادات المحلية جانب أساسي من جوانب التَّعليم ليصبح التَّعليم حزمة من ترسيخ القيم والتفكير ببنية عقلية مرتبطة بالقضايا ذات الأولوية بالنسبة للحكومات– وأيضًا بالنسبة للشعوب نفسها– في إطار الدَّولة الوطنيَّة في عالم أصبح شديد النَّمطيَّة يحفِّز على تعليم يُنتج عناصر متشابه تصلح للعمل في المنظومة الكونيَّة منفصلة عن قيمها وأصولها الوطنيَّة؛ ففي عالم اليوم حيث هَم الأسرة هو البقاء على قيد الحياة والحصول على الغذاء والتَّعليم والتدريب في مجتمع ما بعد الحداثة الذي دفعت التكنولوجيا والاتصالات المتقدمة بشكل متزايد الآباء إلى العمل ساعات عديدة، تاركين أطفالهم نتيجة لقلة الوقت للتلفزيون والكمبيوتر والهواتف المحمولة كوسيلة للترفيه؛ ليصبح التواصل والعلاقات بين الأجيال أقل بشكل متزايد وأقل تواترًا؛ مما ترتب عليه من عواقب سلبية لمواطني المستقبل فيما يتعلق بنقل القيم والعادات والمأثورات التي تميز جماعة بشرية عن أخرى، وتجعل لها هُوِيَّة أو بصمة حضارية تشارك بها في المجتمع كوني ولا تتلاشى فيه، علاوة على ذلك، شاعت ثقافة المدى القصير، التي تقودنا إلى التفكير فقط في "هنا" و"الآن"، والقلق بشأن ما هو قادم والمشاكل الشَّخصيَّة، ونسيان مصلحة المجتمع بأكمله؛ مما ساهم في تقليل الانتماء لضياع القيم التي تشكل الهُوِيَّة وتكون الترابط

بين المجتمع، وأصبح الأمر متعلق فقط بالاستعداد للانتماء للعالم المهني وللشركات الكونيَّة التي توجه انتماء الشخص لها بقيم تخدم مصالحها فقط؛ لهذا تم جمع عينة من دول مختلفة متنوعة من حيث درجة تطور العملية التَّعليميَّة وحداثة برامجها ودول نامية لدراسة مدى وعي هذه الدول بأهمية دور الدَّولة في إدارة العملية التَّعليميَّة، وتوجيهها للحفاظ على الهُوِيَّة الوطنيَّة والتنشئة السِّياسيَّة السليمة، وتكوين الشَّخصيَّة التي تصلح لتكون عنصرًا مهمًّا في تكوين رأس المال البشري المعزز للقوة الشَّاملة للدولة.

نَمَاذِجُ تعليميَّة فِي الدُّوَلِ المُتَقَدِّمَةِ:

تعبِّر النماذج التَّعليميَّة عن الطريقة التي يتم بها تقديم المعرفة للطلاب؛ حيث يتم صياغة وتطوير التَّعليم من خلال تصميم منظومة قائمة على تقنيات وفقًا لبيئة البلاد وطبيعته؛ لذا يتعين على كل بلد تكييف التَّعليم برؤية مختلفة، ويركز البعض على تعزيز التنمية الفردية لكل طالب، بينما يختار البعض الآخر، على العكس من ذلك، التدريس من خلال الحفظ الجماعي، فالعملية التَّعليميَّة قائمة في الأساس على طرق مختلفة لتوصيل المعارف والقيم التي تميِّز الشَّخصيَّة وتُثقلها؛ وفي هذه الدِّراسة سنتعرف على العوامل التي نجحت في عينة من الدول منتمية لبيئات متعددة في توجيه التَّعليم نحو بناء الشَّخصيَّة.

النَّمُوذَجُ الفنلندي:

يشتهر النِّظام التَّعليمي في فنلندا بتركيزه على تكوين شخصيَّة متزنة وفعَّالة من خلال توفير المساواة وتطبيقها والجودة التَّعليميَّة تحت إشراف مباشر من الدَّولة، كما تعتمد طرق التدريس على التعلم النشط، والتعاون واحترام وتيرة التعلم الفردية لكل طالب، كما تَظْهَر نتائج هذا النهج في الأداء الأكاديمي العالي، وتكوين أفراد واثقين من أنفسهم ومستقلين[3].

لذا فإن معرفة النِّظام التَّعليمي في فنلندا يتيح لنا الفرصة لإعادة التفكير في الممارسات التَّعليميَّة المحلية، ووضع خطط العمل الممكنة؛ من أجل الوصول بمنظومة التَّعليم للمستوى المحقق للأهداف الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة والاقتصادية.

فالنِّظام الفنلندي من أحد الأنظمة التَّعليميَّة التي تتمتع بأفضل سمعة في العالم، فمؤشرات اختبارات التعلم الدَّوليَّة ومستويات رضا الطلاب والمدرسين وانخفاض معدلات الرسوب هي بعض المعطيات التي تشير إلى أننا أمام نظام تعليمي له سياسة أساسية تستمر على مرِّ الزمن، وتضع موضع التنفيذ مركز الصدارة للمنظومة التَّعليميَّة ككل.

إذًا ما الذي يجعل التَّعليم في فنلندا جذَّابًا إلى هذا الحد؟ وما الذي يمكن أن نستلهمه منه؟

كنقطة انطلاق، سيكون من المهم معرفة كيفية عمل النِّظام التَّعليمي في البلد المذكور، مع التركيز بشكل أساسي على ثلاث مجالات للوصول للهدف: المناهج الدِّراسية، والمعلمين، والتمويل ودور الدَّولة.

المَنْهَجُ: عُنْصُرٌ أَسَاسِيٌّ

منذ عام 2016، وبناءً على إصلاح يهدف إلى تحسين جودة عمليتي التَّعليم والتعلم، يركز المنهج على 3 محاور:

- توفير عملية تعليميَّة من خلال التعلم القائم على دمج محتويات المواضيع المختلفة لربط المعارف ببعضها ولتحقيق هذه الغاية، تم إنشاء سبع تخصصات شاملة في جميع المجالات ووحدة متعددة التخصصات يدرسها الطلاب سنويًّا، وكذلك يتم تقديم عدد أكبر من المواد الاختيارية في الأعمار الأصغر، ويتم تحديث المحتويات لتعكس المعرفة والمهارات اللازمة للمستقبل، مع التركيز بشكل خاص على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه المرحلة.

- توحيد القيم والمبادئ في المؤسسات التَّعليميَّة على مستوى البلاد مع مراعاة التنوع في البيئة الاجتماعيَّة لمقدم الخدمة، بحيث يتم الاستماع إلى جميع الأعضاء وتقديرهم واحترامهم؛ وتعزيز بيئات العمل المرنة والتعاونية؛ إن فهم التنوعات الثَّقافيَّة مفهومة على أنها ثروة وقيمة مضافة للمبادئ المرسخة للتجانس المجتمعي المنصوص عليها في المنهج الدِّراسي.

- تحفيز الطالب في التفكير في نقاط القوة التي يمتلكها والتحديات التي سوف يواجهها لتحقيق الهدف من التعلم مع تحديد أهداف التقييم والتي تقود لمعرفة الذات وليس للمقارنة بين الطلاب؛ ولتحقيق هذا، يستخدم أساليب التقييم الذاتي وتقييم الأقران جنبًا إلى جنب مع التقييمات النهائية[4].

بالإضافة إلى هذه الجوانب، يسعى النِّظام التَّعليمي إلى توفير مناهج من شأنها تستطيع خلق مساحات للاستمتاع بالتعلم، وإتاحة فرص للاستكشاف والتفاعل البَنَّاء

بين الطلاب والمعلمين؛ بحيث ينصب التركيز على توفير بيئة جاذبة للطلاب، ولتحقيق هذا يتم تقليل ساعات اليوم الدِّراسية (4 إلى 6 فصول مدة كل منها 45 دقيقة يوميًّا)، وبشكل عام، ينتهي الطلاب من تكليفاتهم في المؤسسة التَّعليميَّة وليس في المنزل، كما يتم مساعدة الطلاب الذين يحتاجون إلى دعم إضافي أثناء الفصول الدِّراسية من قبل مدرس التربية الخاصة داخل المدرسة لرفع كفاءتهم ومهارتهم[5].

المُعَلِّمُ بِاعْتِبَارِهِ المُحَرِّكَ الرَّئِيسِيَّ لِلنِّظَامِ التَّعليميّ:

في فنلندا، تتمتع شخصيَّة المعلم بمكانة اجتماعيَّة كبيرة، كما أن مهنة التدريس تُعدُّ جذابة لغالبية أفراد المجتمع، ومن المسلم به أن المعلمين هم أهم عنصر في جودة التَّعليم؛ فيما يتعلق بالتدريب، للتدريس في السنوات الأولى من التَّعليم الأساسي (من الأول إلى السادس)، يجب أن يكون المعلمون حاصلين على درجة الماجستير الأكاديمي في التربية، ويتم التعيين بعد اجتياز حزمة من الاختبارات، وبالنسبة للسنوات الأخيرة (من السابع إلى التاسع) للتعليم الثانوي يجب أن يكونوا حاصلين على درجة الماجستير الأكاديمي في الموضوع الذي يقومون بتدريسه مع التدريب التربوي المستمر. الغالبية العظمى من المعلمين في فنلندا مؤهلون أكاديميًّا وأخلاقيًّا لشغل مناصبهم، وتحت إشراف **مباشر من الدَّولة** ومؤسساتها المنوط بها الأشراف على العملية التَّعليميَّة[6].

بشكل عام يتمتع المعلمون بدرجة عالية من الحرية في العمل، ويتضمن يوم العمل تدريس الفصول الدِّراسية والتخطيط لها وفق الإطار المحدد، كما تختلف رواتب المعلمين حسب المنصب والأداء والخبرة العملية ومستوى المهنية في الأداء من خلال تقييم ومتابعة مستمرة من قبل أجهزة الدَّولة؛ لضمان تحقيق الهدف المتمثل في جودة العملية التَّعليميَّة وبناء مجتمع متزن متناغم؛ وفي حالة فنلندا، تزيد رواتب المعلمين

المبتدئين بنسبة 7% إلى 36% عن متوسط الرواتب المحددة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[7]. وهذا من شأنه أن يفسِّر سبب جاذبية مهنة التدريس، خاصة بالنسبة للشباب الذين يبدؤون حياتهم المهنية، ومن ضمن شروط الوظيفة المشاركة في برنامج التدريب المستمر السنوي والتقييم الذي يدخل في تحديد الزيادة في الراتب من عدمه[8].

التكاليف والتمويل في مجال التَّعليم:

معظم المدارس في فنلندا عامة، وأقل من 3% من الطلاب يذهبون إلى المدارس الخاصة التي تخضع لإشراف دقيق من قبل الدَّولة، ينتشر التَّعليم العام على نطاق واسع في البلاد، ويحصل جميع الطلاب، بالإضافة إلى التَّعليم، على وجبة واحدة يوميًّا ووسائل النقل واللوازم المدرسية مجانًا. هنا يجب أن نشير إلى أن فنلندا تتمتع بمستوى معيشي يتيح لحكومتها توفير هذه الظروف التي تجعل من التَّعليم خدمة مجانية، فهي دولة صغيرة تبلغ مساحتها338,145 كم مربع، ويبلغ تعداد سكانها حوالي 5.5 مليون نسمة، وهي من أقلّ الدول في العالم من حيث الكثافة السكّانيّة، وبالتالي تتمكن من تمويل التَّعليم الذي يتوفر من أموال الدَّولة ويمثل 11% من الإجمالي الدخل المحلي، ويتم توزيع هذا المبلغ بالتساوي بين البلديات المسؤولة عن تقديم الدعم المالي للمؤسسات على مختلف المستويات، وتستخدم هذه الميزانية المخصصة بشكل مستقل، ولكنَّها بشكل عام تخصص حسب الأهمية وفقًا للترتيب التالي: التدريس، أي التَّعليم، البنية التحتية والوجبات والإدارة والنقل والمشاريع وغيرها من النفقات التي تهدف إلى توفير كل متطلبات الطالب.

لكن المهم للحالة المِصْريَّة التي لا تستطيع في الوقت الحالي توفير ما يمكن توفيره في حالة النموذج محل الدِّراسة هو أنه من المنظور السِّياسي ترتبط مهنة

التدريس ارتباطًا وثيقًا بالحفاظ على الثقافة الوطنيَّة الفنلندية الخالصة تحت إشراف مباشر من الدَّولة ومؤسساتها المعنية وحدها دون تدخل من أي طرف، وبناء مجتمع منفتح على العالم ومتنوع الثقافات؛ ففي الواقع، هناك هدف واحد من التَّعليم الرسمي وهو نقل التراث الثقافي والقيم والتطلعات من جيل إلى آخر تحت **إشراف الدَّولة**، بحيث يؤدي المعلمون دورًا أساسيًّا في بناء مجتمع متناغم ينعم بمستوى راقٍ من الثقافة والمعرفة، وكما هو الحال في كثير من البلدان حول العالم، يقوم المعلمون في فنلندا بمهمة نقل الثقافة وهي من أهم المكونات في المنظومة التَّعليميَّة؛ حيث تُعدّ عنصرًا شديد الأهمية في بناء الشَّخصيَّة الوطنيَّة والتنشئة السوية القادرة على ممارسة دورها في المجتمع محافظةً عليه ومضيفة له، إذ إن فنلندا كافحت للحفاظ على هُوِيَّتها الوطنيَّة ولغتها الأم وقيمها الثَّقافيَّة والاجتماعيَّة، لذا ينسجم التَّعليم في فنلندا مع القيم الأساسية الاجتماعيَّة للفنلنديين، والتي تشمل العدالة الاجتماعيَّة والاهتمام بالآخرين وتحقيق السعادة.

فعند تحليل هذه الجوانب من المشهد التَّعليمي في فنلندا، يصبح من الواضح سبب وجودها على منصة أفضل الأنظمة على مستوى العالم، ونحن ندرك أن الأداء الجيد لا يرجع فقط إلى التوزيع الكافي والدقيق للأموال العامة، بل وأيضًا إلى السِّياسات والإصلاحات وحضور الدَّولة في صياغة المناهج الدِّراسية التي تقود إلى تعزيز القيم المحققة لتطوير الشَّخصيَّة مع صياغة القيمة المخصصة للمعلم باعتباره جزءًا أساسيًّا من التَّعليم والمجتمع؛ مع تقديم رواتب تضعه في شريحة اجتماعيَّة مناسبة لعمله؛ وإلى أهمية التدريس ومتعدد التخصصات وكفاءته.

وعلى الرغم من أنه من الضروري أن نفهم أن النماذج التَّعليميَّة ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالسياق المحيط بها، ولن يكون من المنطقي تصدير النماذج خارج المجتمع

نفسه، فإن عرض فحوى هذه النماذج يكون بمثابة مصدر إلهام للتفكير في خطط العمل لسياقنا الاجتماعي والتَّعليمي.

من خلال الدِّراسة الدقيقة لهذا النموذج يمكن تسليط الضوء على بعض الأمور التي يعتقد في أهميتها مثل التركيز الجانب الوطني في المراجعات التربوية للنظام ككل، وعلى التوزيع الأفضل للموارد، وعلى توليد سياسات تعليميَّة طويلة الأمد تتجاوز فترة الحكومة، والتركيز كذلك على بناء الشَّخصيَّة والتنشئة السِّياسيَّة السليمة من خلال الإشراف المباشر لمؤسسات الدَّولة على المنظومة التَّعليميَّة، وبث القيم الخاصة بالمجتمع وصياغة محتوى ثقافي يبرز شخصيته في عالم اليوم، وربما صغر حجم الدَّولة الفنلندية وضآلة تأثيرها الحضاري والثقافي مقارنةً بدول أخرى يجعلها تضع من ضمن أولوياتها الحفاظ على موروثها الثقافي والحضاري الذي تستطيع من خلاله الحضور والحفاظ على الهُوِيَّة الوطنيَّة في ظل عالم من النَّمطيَّة يتطلب الحضور فيه والتركيز على جودة العملية التَّعليميَّة لتحقيق هذا الغرض.

اليوم، يكتسب التَّعليم في دول العالم الأول قوة متزايدة في تطبيق النهج القائم على الكفاءة، وفي الإدماج التَّعليمي، والتقنيات المتطورة، والتقييم المستمر وبيئات التعلم المرنة والتعاونية. ونحن نعتبر أنه من الضروري مراقبة هذه الاتجاهات عن كثب، وتقييم الجوانب التي يمكن تنفيذها بنجاح في بلدنا، بناءً على الواقع؛ سعيًا للنهوض بالممارسات التَّعليميَّة وتحسينها من أجل الغرض نفسه؛ حيث تعد المعرفة وبناء الشَّخصيَّة على أسس وطنيَّة تعطيها سمة تميزها عن غيرها هو السبيل لتنمية حقيقة في أي بلد[9].

النَّمُوذَجُ الكندي:

يتميز النموذج التَّعليمي الكندي بالشمولية والتنوع في آن واحد؛ فالسِّياسات التَّعليميَّة بالرغم من تنوعها واستقلاليتها تشجع على توفير بيئة متكاملة ومجتمع متناغم؛ حيث تُحترم وتُقدر الاختلافات الثَّقافيَّة واللُّغوية، ويُسهم هذا النهج في تحسين الأداء الأكاديمي، وتعزيز التعاطف واحترام التنوع، وهي جوانب أساسية في تكوين الشَّخصيَّة الوطنيَّة الكندية.

فعلى الرغم من التعددية الثَّقافيَّة في المجتمع الكندي فإن المنظومة التَّعليميَّة تخلق تعايشًا ثقافيًّا بين مجموعات بشرية تكونت من ثقافات مختلفة؛ حيث سعت المنظومة التَّعليميَّة على خلق آليَّات للتعايش أو التبادل بين عدة ثقافات في المكان الجغرافي أو المادي نفسه، من خلال تواصل أفقي ورأسي بين مجموعات مختلفة من الناس، مع الأخذ كمبدأ أساسي في الاعتراف بهوية كل ثقافة، وجعلها مكونًا من الهُوِيَّة الجمعية للمجتمع ككل[10].

ففي كندا، التَّعليم هو مسئولية مشتركة بين الحكومات الإقليمية والحكومة الفيدرالية؛ حيث تُعتبر الحكومات الإقليمية (المقاطعات والأقاليم) المسئول الأساسي عن تنظيم وتمويل وإدارة التَّعليم ضمن حدودها الجغرافية. هذا يعني أن لكل مقاطعة نظامًا تعليميًّا خاصًّا بها يتميز ببعض الفروق في المناهج والسِّياسات، لكن هناك توجهات عامة تتبعها جميع المقاطعات وفقًا لسياسة الحكومة الفيدرالية التَّعليميَّة من خلال مجلس وزراء التَّعليم الكندي.

دَوْرُ الدَّولة فِي التَّعليم فِي كندا:

كندا هي ثاني أكبر دولة في العالم، وأحد أكبر التحديات التي تواجه توفير فرص تعليميَّة جيدة لجميع الكنديين هو تلبية احتياجات كل من الطلاب في المناطق الحضرية، وأولئك الذين يعيشون في المجتمعات الأصغر والنائية.

فوفقًا لتقرير PISA (برنامج تقييم الطلاب الدولي)، تحتل كندا المرتبة الأولى بين قادة العالم في التَّعليم جنبًا إلى جنب مع الأنظمة التَّعليميَّة الأخرى مثل البريطاني أو الأمريكي؛ فالطلاب الكنديون هم متفوقون 95% منهم يحصلون على تعليم جيد، إلزامي ومجاني، مُمَوَّل بالكامل من حكومات المقاطعات والحكومات المحلية؛ حيث تنفق كندا على التَّعليم أكثر من أي بلد آخر في مجموعة الثمانية، وهناك أيضًا مدارس خاصة مدعومة بالمثل من الأموال العامة، ولكنها مكرَّسة أساسًا لضمان الحق في التَّعليم الديني الوارد في الدستور الكندي، وتحت إشراف مباشر من المؤسسات المحلية المعنية[11].

المسئولِيَّةُ عَن التَّعليم:

المسئولية: لا توجد في كندا وزارة فيدرالية للتعليم، ولا نظام تعليمي متكامل يضم النِّظام الفيدرالي للسلطات المشتركة، ينص القانون الدستوري الكندي لعام 1867 على أنه "... يجوز للسلطة التشريعية وضع قوانين تتعلق بالتَّعليم حصريًّا في كل مقاطعة"[12].

دَوْرُ الحُكُومَةِ:

المُؤَسَّسَاتُ الرَّسْمِيَّةُ أَوْ الحُكُومِيَّةُ فِي المَجَالِ التَّعليميِّ:

وزارة التَّعليم الكندية: على الرغم من أن التَّعليم يخضع في المقام الأول لسلطة المقاطعات والأقاليم، إلا أن حكومة كندا تلعب دورًا في تعزيز وتمويل التَّعليم في جميع أنحاء البلاد، وفي صياغة السِّياسة العامة للعلمية التَّعليميَّة؛ لضمان الحفاظ على التناغم المجتمعي مع مساحة التعدد والاختلاف الثقافي والعرقي.

مجلس وزراء التَّعليم الكندي (CMEC): هي منظمة حكومية دولية تعمل على تنسيق السِّياسة التَّعليميَّة والتعاون بين مختلف مستويات الحكومة[13].

الكليات والجامعات: يوجد في كندا العديد من مؤسسات التَّعليم العالي، بما في ذلك الجامعات العامة والخاصة، بالإضافة إلى الكليات والجامعات الأهلية. بعض الجامعات الأكثر شهرة تشمل جامعة تورنتو، وجامعة كولومبيا البريطانية، وجامعة ماكجيل.

مركز المعلومات الكندي لأوراق الاعتماد الدَّوليَّة (CICIC): هو منظمة تقدم معلومات حول الاعتراف بأوراق الاعتماد التَّعليميَّة الأجنبية في كندا.

مجلس اعتماد الجامعات والكليات في كندا (AUCC): مسئول عن ضمان جودة ومعادلة البرامج الدِّراسية وأوراق اعتماد مؤسسات التَّعليم العالي في كندا.

المجلس الكندي لاعتماد التَّعليم الهندسي (مهندسو كندا): الهيئة المسئولة عن اعتماد البرامج الهندسية في كندا.

الرابطة الكندية لمدارس التمريض (CASN): الهيئة التي تعتمد برامج التمريض في كندا.

يتمتع جميع المواطنين الكنديين والمقيمين الدائمين بالحق في التَّعليم العام المجاني حتى إكمال المدرسة الثانوية، ويوجد في كل مقاطعة وإقليم إدارة أو وزارة تعليم واحدة أو أكثر، يرأسها وزير، وهو عضو منتخب في المجلس التشريعي، يتم تعيينه في هذا المنصب من قبل رئيس حكومة الولاية وكذلك نواب الوزراء، وهم موظفون عموميون، مسئولون عن تشغيل الإدارات، وتتولى الوزارات والإدارات مهام الإدارة التَّعليميَّة والإدارية والمالية، بالإضافة إلى الدعم المدرسي، وهو ما يحدد كلًّا من الخدمات التَّعليميَّة التي تقدمها والإطار التنظيمي والتشريعي. وتشمل مسئولياتهم تطوير المناهج الدِّراسية، والتقييم، وظروف عمل المعلمين، وصيغ التمويل، والمساواة، والابتكار التكنولوجي.

الحكومة المحلية: يتم وضع الحكومة المحلية للتعليم عمومًا في أيدي مجالس المدارس، أو المناطق التَّعليميَّة أو أقسام المدارس أو المجالس التَّعليميَّة بالمنطقة، ويتم انتخاب أعضائها عن طريق التصويت العام؛ تخضع السلطات الممنوحة للسلطات المحلية لتقدير حكومات المقاطعات أو الأقاليم، وتتكون عمومًا من التشغيل والإدارة (بما في ذلك الشؤون المالية) لمجموعة المدارس التي تشكل جزءًا من مجلس إدارتها أو قسمها، وتطبيق المنهج الدِّراسي، والمسئولية عن الموظفين، وتسجيل الطلاب، وتقديم مقترحات للبناء الجديد أو غيرها من النفقات الرأسمالية الكبيرة.

المدارس الخاصة / المنفصلة: توفر المدارس الخاصة أو المستقلة بديلًا للمدارس العامة في العديد من المقاطعات أو الأقاليم؛ ومع ذلك، يتعين عليهم الالتزام باللوائح العامة التي وضعتها الوزارة أو إدارة التَّعليم، عادةً ما تفرض هذه المدارس رسومًا دراسيَّة، ولديها مجموعة متنوعة من الخيارات بناءً على الاهتمامات متلقي الخدمة، هذه الخيارات مرتبطة بالدين أو اللُّغة أو المستوى الأكاديمي، لذا فإنها مكملة وتقدم بعض الخدمات الإضافية التي لا تقدمها المدارس العامة، فعلى الرغم من أن نظام

التَّعليم العام مختلط، فإن العديد من المدارس الخاصة تقدم تعليمًا حصريًّا للبنين أو البنات، وبالتالي تتحصل على مِصْروفات لتقديم هذه الخدمات مع الالتزام بالإطار العام للسياسات التَّعليميَّة[14].

وما يهمنا في هذا المضمار هو السمات العامة التي يمكن أن تساعد في وضع إطار فعال للعملية التَّعليميَّة في الحالة المِصْريَّة من أجل بناء شخصيَّة وطنيَّة، ومن أجل الحصول على تنشئة سياسية واعية ومسئولة تحافظ على الدَّولة ومؤسساتها، من أجل هذا يتم تسليط الضوء على النقاط التي تحقق هذا الغرض والمتمثلة فيما يلي:

1. مسئولية الحكومات الإقليمية (المقاطعات والأقاليم):

– التَّعليم ما قبل الجامعي: تتولى كل مقاطعة مسئولية إدارة وتمويل المدارس الابتدائية والثانوية، وتحدد الحكومات الإقليمية المناهج الدِّراسية والمعايير التَّعليميَّة، وتقوم بتوظيف المعلمين والإشراف على برامج التدريب.

– التَّعليم العالي: الحكومات الإقليمية مسئولة أيضًا عن تنظيم الجامعات والكليات والمعاهد التقنية. ويتم تمويل هذه المؤسسات بشكل جزئي من قبل الحكومات المحلية، رغم أن الطلاب يدفعون رسومًا دراسية.

– تنظيم المناهج الدِّراسية: تحدد كل مقاطعة المناهج الدِّراسية والسِّياسات التربوية الخاصة بها. على سبيل المثال، المناهج في إقليم الكيبك قد تختلف عن تلك الموجودة في أونتاريو، لكن جميعها تلتزم بمعايير وطنيَّة وإقليمية تضمن الجودة، وتحت **إشراف صارم من الحكومة الفيدرالية.**

2. **دَوْرُ الحُكُومَةِ الفِيدرَالِيَّةِ:**

– رغم أن التَّعليم هو مسئولية المقاطعات، فإن الحكومة الفيدرالية تلعب دورًا تكميليًّا مهمًّا، خاصة في مجالات محددة:

– التَّعليم للأقليات واللُّغات: تضمن الحكومة الفيدرالية حماية حقوق التَّعليم للأقليات اللُّغوية (مثل حقوق الناطقين بالفرنسية في المناطق الناطقة بالإنجليزية والعكس).

– تمويل البحث العلمي: تقدم الحكومة الفيدرالية تمويلًا كبيرًا للبحث العلمي في الجامعات والمؤسسات التَّعليميَّة عبر برامج متعددة مثل المجلس الكندي للأبحاث (المجلس الكندي للعلوم الطبيعية والبحوث الهندسية – مجلس بحوث العلوم الاجتماعيَّة والعلوم الإنسانية) (NSERC, SSHRC)[15].

– التَّعليم للسكان الأصليين أو المجتمعات الأصلية: الحكومة الفيدرالية مسئولة عن توفير التَّعليم للمجتمعات الأصلية[16] من خلال برامج خاصة تهدف إلى تحسين الوصول إلى التَّعليم في هذه المجتمعات ودمجهم في المجتمع.

3. **تمويل التَّعليم:**

– تعتمد معظم المدارس والجامعات على مزيج من التمويل العام (الحكومي) والرسوم الدِّراسية، تمول الحكومات الإقليمية المدارس العامة بشكل رئيسي، بينما تساهم الحكومة الفيدرالية في بعض البرامج التَّعليميَّة المتعلقة بالأبحاث أو الأقليات.

– التَّعليم في كندا مجاني في المراحل الابتدائية والثانوية في المدارس العامة، لكن التَّعليم العالي يتطلب دفع رسوم دراسية تختلف حسب المقاطعة والمؤسسة.

4. تطوير السِّياسات التَّعليميَّة:

– تعمل الحكومات الإقليمية على تطوير السِّياسات التَّعليميَّة بما يتماشى مع الاحتياجات المحلية والسياق الاجتماعي والثقافي لكل مقاطعة، وعلى الرغم من استقلاليَّة المقاطعات في تطوير السِّياسات، فإن هناك تنسيقًا بين المقاطعات في إطار المجلس الكندي لوزراء التَّعليم (CMEC) لضمان تحقيق معايير وطنيَّة مشتركة.

5. الجودة والمساواة في التَّعليم:

– تسعى كندا لتحقيق معايير عالية من الجودة والمساواة في التَّعليم، مع التركيز على توفير فرص تعليميَّة متساوية لجميع الطلاب بغض النظر عن خلفيتهم الاقتصادية أو الاجتماعيَّة.

– تتخذ الحكومة خطوات لضمان أن الطلاب من الأقليات اللُّغوية والجماعات الأصلية يحصلون على التَّعليم المناسب والفرص المتكافئة[17].

بِنَاءُ الشَّخصيَّة الوطنيَّة فِي نَمُوذَجِ التَّعليم الكَنَدِيّ المُتَعَدِّدِ:

نظام التَّعليم الكندي يتسم بالتنوع الثقافي واللُّغوي، وهو ما يعكس الطبيعة المتعددة الثقافات التي تميز كندا؛ هذا التنوع يشكل جزءًا أساسيًّا من طريقة بناء الشَّخصيَّة الوطنيَّة لدى الطلاب؛ حيث يُدمج التَّعليم بين تعزيز القيم الوطنيَّة المشتركة واحترام التنوع الثقافي واللُّغوي، ويتم بناء الشَّخصيَّة الوطنيَّة في كندا من خلال عدة جوانب في النِّظام التَّعليمي:

1. **تعزيز قيم المواطنة:** التَّعليم في كندا يشدد على قيم المواطنة النشطة والمسئولة، فالمناهج الدِّراسية في جميع المقاطعات تركز على تعزيز فهم الطلاب لحقوقهم وواجباتهم كمواطنين في مجتمع متعدد؛ هذه القيم تترجم لمفاهيم تبث في جميع مراحل التَّعليم **وتحت إشراف مباشر من الدَّولة؛** قيم مثل التعددية، الاحترام المتبادل، المساواة، والعدالة الاجتماعيَّة، كما يشجع النِّظام التَّعليمي على المشاركة السِّياسيَّة والاجتماعيَّة من خلال دروس التربية المدنية التي تركز على الدور الفعّال للمواطن في بناء المجتمع.

2. **الاعتراف بالتنوع الثقافي واللُّغوي وتوظيفه:** كندا دولة تعتمد على التعددية الثَّقافيَّة كجزء من هويتها الوطنيَّة؛ في هذا السياق، تضمن المناهج التَّعليميَّة احترام

التنوع اللُّغوي والثقافي والديني للطلاب، ويتم تشجيع الطلاب على الاحتفاء بهويتهم الثَّقافيَّة والاندماج في نفس الوقت في المجتمع الكندي الأوسع.

– اللُّغتان الرسميتان (الإنجليزية والفرنسية) تلعبان دورًا محوريًّا في تعزيز الهُوِيَّة الوطنيَّة؛ حيث يعزِّز التَّعليم ثنائية اللُّغة من خلال برامج مثل التَّعليم الفرنسي والإنجليزي في المدارس المختلفة.

3. **التَّعليم والتاريخ المشترك والتراث الوطني:** يتم تدريس التاريخ الكندي بشكل متوازن، مع تسليط الضوء على المحطات التاريخية المهمة في بناء كندا كدولة، بما في ذلك فترة الاستعمار، والعلاقات مع الشعوب الأصلية والمهاجرة، وتسعى إلى خلق ضفيرة مشتركة تعزز الوحدة وتخلق عناصر مشتركة بحيث يشجع التَّعليم على فهم التراث الوطني الكندي والاحتفال بالرموز الوطنيَّة، مثل العلم الكندي، النشيد الوطني، والدستور الكندي، مع تسليط الضوء على القيم الأساسية مثل الحرية والمساواة.

4. **التركيز على التعايش السلمي والتسامح:** التربية على التسامح واحترام الآخر هي من الركائز الأساسية في النِّظام التَّعليمي الكندي؛ مما يُشجع الطلاب على الحوار وفهم وجهات النظر المختلفة، بما يساعدهم على تنمية القدرة على العيش في مجتمع متنوع ثقافيًّا ودينيًّا.

5. **التربية المدنية والوعي السِّياسي:** من خلال مقررات التربية المدنية، يتعلم الطلاب كيفية المشاركة في الحياة السِّياسيَّة الكندية، بما في ذلك الانتخابات، والتصويت، والمشاركة في النشاطات المجتمعية. يتم التركيز على فهم النِّظام السِّياسي الكندي، بما يشمل مؤسسات الحكومة، الفيدرالية، والعلاقات بين الحكومة والشعوب الأصلية. هذا التَّعليم يعزِّز الشعور بالانتماء والمسئولية الوطنيَّة.

6. **تعزيز دور الشعوب الأصلية في التَّعليم:** في السنوات الأخيرة، هناك تركيز متزايد على إدماج تاريخ وثقافة الشعوب الأصلية في المناهج الدِّراسية، هذا الجهد

يأتي ضمن عملية المصالحة التي تهدف إلى الاعتراف بتاريخ الشعوب الأصلية ومعاناتهم نتيجة الاستعمار مع إنتاج ثقافة مشتركة من خلال الممارسات والمشاركة في الاحتفالات، فيتم تعليم الطلاب تاريخ الشعوب الأصلية الكندية وقيمهم الثَّقافيَّة بشكل يعزِّز التفاهم والاحترام المتبادل؛ مما يساعد في بناء شخصيَّة وطنيَّة شاملة تحترم جميع مكونات المجتمع الكندي[18].

خلاصة القول يتم بناء الشَّخصيَّة الوطنيَّة في كندا من خلال تعليم الطلاب قيم المواطنة والتعددية الثَّقافيَّة، بالإضافة إلى الاعتراف بالتاريخ المشترك أو اختراعه من خلال ممارسات تساعد على ذلك، مثل خلق الرموز الوطنيَّة المشتركة من خلال نظام تعليمي يوازن بين تعزيز الهُوِيَّة الوطنيَّة المشتركة واحترام التعددية الثَّقافيَّة، وهو ما يسهم في تكوين شخصيَّة وطنيَّة متكاملة تعبِّر عن الانتماء والمسئولية الاجتماعيَّة في مجتمع متنوع مثل كندا أي خلق ضفيرة مشتركة لمجتمع متعدد من خلال التَّعليم.

النَّمُوذَجُ اليَابَانِيُّ:

يعتبر الكثيرون النِّظام التَّعليمي الياباني واحدًا من أكثر الأنظمة التَّعليميَّة كفاءة في العالم، وليس عبثًا أن يتم وضع اليابان، سنة بعد سنة، في المراكز الأولى في تصنيف تقرير PISA (دراسة عالمية تنظمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تقيس الأداء الأكاديمي للطلاب في العلوم والقراءة والرياضيات) بالإضافة لمزيج من العمل الجماعي والانضباط والجدارة؛ حيث أصبح النموذج التَّعليمي الياباني نموذجًا للتدريب عالي الجودة.

تَدَخُّلُ الدَّولة فِي العَمَلِيَّةِ التَّعليميَّة فِي اليَابَانِ وَتَأْثِيرُه

في اليابان، تلعب الدَّولة دورًا رئيسيًّا في تنظيم وتمويل وتوجيه العملية التَّعليميَّة بشكل كامل؛ حيث تمتلك الحكومة المركزية والحكومات المحلية (الإقليمية) سلطات واسعة في تحديد السِّياسات التَّعليميَّة وتطوير المناهج، ويُعتبر التَّعليم من أهم أولويات الدَّولة اليابانية؛ مما يعكس التزامها بتطوير الموارد البشرية لدعم التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

ويمكن تلخيص دور الدَّولة في التَّعليم في النقاط التالية:

1. وزارة التَّعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا اليابانيَّة (MEXT) هي الجهة المسئولة عن وضع السِّياسات التَّعليميَّة – يلاحظ الدمج المتطلبات الأساسية لبناء الإنسان في وزارة واحدة – وتطوير المناهج الدِّراسية على المستوى الوطني، كما تقوم الوزارة بتحديد المحتوى الأكاديمي لكل مرحلة تعليميَّة من الابتدائية حتى الثانوية؛ من هنا تضمن الدَّولة أن تكون المناهج شاملة وتغطي جميع الجوانب

الأكاديمية والثَّقافيَّة والاجتماعيَّة التي تساهم في إعداد الطلاب لمستقبلهم كأفراد منتجين ومواطنين صالحين.

2. التَّعليم في اليابان مجاني حتى المرحلة الثانوية في المدارس العامة، وتتحمل الحكومة المركزية والمحلية تكاليف تشغيل المدارس، وتُوفِّر الدَّولة تمويلًا كبيرًا لضمان توفر بيئة تعليميَّة جيدة، بما يشمل المنشآت، المعلمين، والموارد التَّعليميَّة؛ هذا الدعم المالي يساعد على تقليل الفجوات التَّعليميَّة بين الطلاب، ويضمن أن يحصل جميع الطلاب على فرصة تعليم متساوية بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعيَّة والاقتصادية، ويصب فيما يسمونه الانسجام المجتمعي.
3. تجانس العملية التَّعليميَّة على المستوى الوطني من خلال التوجيه المركزي للسياسات التَّعليميَّة، بحيث تحدد الحكومة المركزية معايير صارمة فيما يتعلق بالجودة التَّعليميَّة والتقدم الأكاديمي، كما تُعد الامتحانات الوطنيَّة جزءًا أساسيًّا من النِّظام التَّعليمي، وتلعب دورًا رئيسيًّا في تقييم أداء الطلاب وتوجيههم نحو التَّعليم العالي، لذا تؤثر هذه السِّياسات في كيفية إعداد المعلمين، وتقييم الطلاب، وتنظيم الأنشطة التَّعليميَّة داخل المدارس.
4. تتولى الدَّولة مسئولية تدريب المعلمين وإعدادهم عبر برامج تأهيل صارمة؛ حيث يتم تدريب المعلمين في الجامعات المتخصصة، ثم يخضعون لبرامج تدريب إضافية تحت إشراف وزارة التَّعليم، وتتابع الحكومة أداء المعلمين بشكل مستمر، وتوفر فرصًا للتدريب المستمر لمساعدتهم على تطوير مهاراتهم والاطلاع على أحدث أساليب التدريس.

5. جزء كبير من التَّعليم في اليابان يركز على التربية الأخلاقيَّة والقيم الاجتماعيَّة؛ حيث تقوم المدارس بتدريس مادة التربية الأخلاقيَّة التي تعزِّز القيم مثل الانضباط، العمل الجماعي، احترام الآخرين، والمسئولية تجاه المجتمع، كما تتدخل الدَّولة من خلال أجهزتها لتعزيز هذه القيم بما يتماشى مع الثقافة اليابانية وتاريخها؛ مما يساعد في تشكيل شخصيَّة متوازنة ومتعاونة للطلاب.
6. تتحكم الدَّولة في هيكلية الامتحانات وتحديد المعايير التي تقيس مستوى التحصيل الأكاديمي؛ مما يضع ضغطًا كبيرًا على الطلاب لتحقيق أداء متميز.

تَأْثِيرُ تَدَخُّلِ الدَّولة فِي الْعَمَلِيَّةِ التَّعليميَّة:

بفضل تدخل الدَّولة وتوحيد المناهج، تتمتع اليابان بنظام تعليمي عالي الجودة؛ من هنا يتم تدريس المواد بشكل منهجي ومنظم؛ مما يؤدي إلى تحصيل أكاديمي عالٍ بين الطلاب في مختلف المراحل، فضلًا عن مساهمة الدَّولة في تقليل الفجوات التَّعليميَّة بين الطبقات الاجتماعيَّة، وهذا يضمن أن جميع الطلاب– بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعيَّة أو الاقتصادية– يحصلون على نفس الفرص التَّعليميَّة؛ مما يخلق مجتمعًا قويًّا متجانسًا.

من ناحية أخرى، تَدَخُّل الدَّولة في التَّعليم لا يقتصر فقط على التَّعليم الأكاديمي، بل يشمل أيضًا تعليم القيم الأخلاقيَّة والاجتماعيَّة، وهذا يساهم في بناء شخصيَّة الطلاب وتنمية وعيهم الاجتماعي؛ مما يعزِّز من الاستقرار الاجتماعي والوحدة الوطنيَّة.

في المقابل، يؤدي تدخل الدَّولة المكثف في الامتحانات الوطنيَّة وعمليات القبول الجامعي إلى ضغط أكاديمي هائل على الطلاب؛ حيث يتعين على الطلاب التفوق

في الامتحانات لتحقيق مستقبل أكاديمي جيد؛ مما يخلق نظامًا تعليميًّا تنافسيًّا للغاية، وقد يؤدي هذا الضغط الأكاديمي إلى مشاكل نفسية لدى الطلاب، مثل القلق والإجهاد، خاصة في المراحل التَّعليميَّة الأخيرة.

كما تحرص الحكومة على دمج التكنولوجيا في التَّعليم وتطوير مناهج تواكب التحولات العالمية؛ مما يعزِّز من قدرة اليابان على الحفاظ على مكانتها كدولة رائدة في الابتكار والتكنولوجيا؛ ففي المجمل يُظهر النِّظام التَّعليمي الياباني قدرة فعالة على تحقيق التوازن بين التَّعليم الأكاديمي والقيم الاجتماعيَّة، وينعكس هذا على الشَّخصيَّة اليابانية وبنائها[19].

بِنَاءُ الشَّخصيَّة الوطنيَّة فِي نَمُوذَجِ التَّعليم اليَابَانِيّ:

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الأسس الثَّقافيَّة والاجتماعيَّة التي تهدف إلى تعزيز القيم الوطنيَّة، الانضباط، التعاون، والاحترام المتبادل من خلال بناء الشَّخصيَّة الوطنيَّة في التَّعليم الياباني عن طريق التركيز على مجموعة من العناصر الرئيسية أهمها:

1. الانضباط الشخصي والجماعي وهو أحد الركائز الأساسية في التَّعليم الياباني؛ حيث يتم تعليم الطلاب منذ سن مبكرة أهمية الالتزام بالقواعد والنِّظام، سواء داخل الفصل الدِّراسي أو في الأنشطة المدرسية الأخرى؛ بحيث يكون المسار الوحيد هو التعاون بين الطلاب، ويُعتبر هذا جزءًا لا يتجزأ من التَّعليم لتنمية حس المسئولية الجماعية والتضامن.
2. التربية الأخلاقيَّة (Moral Education) (دوتوكو) تعتبر مادة أساسية تدرس في اليابان كجزء أساسي من المناهج الدِّراسية بهدف تعزيز القيم الأساسية مثل

الاحترام، النزاهة، المسئولية، والتضحية من أجل المجتمع، مع التركيز على مفهوم المواطنة الصالحة المعززة للانتماء للوطن وحبه؛ حيث يتم تعليم الطلاب أهمية التفكير في احتياجات الآخرين والمجتمع ككل قبل احتياجاتهم الشَّخصيَّة؛ مما يعزِّز من مفهوم "الانسجام الاجتماعي".

3. يتم تعليم الطلاب التاريخ الياباني بشكل مكثف وبانتقاء؛ مع التركيز على فترات محددة تعتبر محورية في تشكيل الهُوِيَّة الوطنيَّة اليابانية، مثل فترة الساموراي، فترة الإمبراطور ميجي، وتطور اليابان بعد الحرب العالمية الثانية بغرض يعزِّز التَّعليم الشعور بالفخر الوطني من خلال دراسة الإنجازات الثَّقافيَّة والعلمية والتاريخية لليابان، كما يتم تعليم الطلاب القيم التَّقليديَّة اليابانية مثل الاحترام العميق للعائلة والمجتمع، والعمل الجاد.
4. تحتفل المدارس بالرموز الوطنيَّة والأعياد التَّقليديَّة المحلية وبالأعياد الوطنيَّة والمناسبات الثَّقافيَّة، مثل يوم الثقافة ويوم الدستور؛ مما يعزِّز لدى الطلاب الوعي بالأهمية التاريخية والقيم الثَّقافيَّة التي ترتبط بهذه المناسبات، ويتم تعليم الطلاب النشيد الوطني الياباني وقواعد احترام العلم الياباني؛ مما يعزِّز من ارتباطهم برموز الدَّولة الوطنيَّة.
5. يلعب التَّعليم البيئي دورًا مهمًّا في بناء الشَّخصيَّة الوطنيَّة في اليابان، وتُشجع المدارس الطلاب على المشاركة في الأنشطة البيئية مثل الحفاظ على نظافة المدرسة والمشاركة في حملات التشجير، وهذا يساعد في بناء حس المسئولية تجاه البيئة والمجتمع.

6. يتم تعليم الطلاب منذ الصغر أهمية التفكير الجماعي أو مفهوم الجماعة قبل الفرد؛ هذه الفكرة جزء من القيم الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة اليابانية التي تعزز أهمية التضامن الاجتماعي والوحدة الوطنيَّة، لهذا يتم التركيز على مصالح المجتمع والعمل لصالح الجماعة؛ مما يساهم في بناء شخصيات قادرة على التعاون والمساهمة في بناء الدَّولة.
7. تُعطي اهتمامًا خاصًّا لتوجيه الطلاب في مساراتهم المهنية المستقبلية؛ حيث يتم تعليم الطلاب أن التفوق الأكاديمي والمهني لا يحقق فقط النجاح الشخصي، بل يعزِّز أيضًا قوة الدَّولة وتقدمها؛ مما يعزِّز فكرة أن التَّعليم هو وسيلة لتطوير الأمة والنهوض بها على المستوى العالمي[20].

نَمَاذِجُ تعليميَّة مِنْ دُولِ أَمْرِيكَا اللاتِينِيَّةِ:

شهدت أمريكا اللاتينية العديد من التغييرات السِّياسيَّة والاقتصادية والاجتماعيَّة، شأنها شأن البلدان النامية التي لم تتمتع بالاستقلال التام وكانت عرضة للتأثر بالتقلبات العالمية بكل أبعادها؛ مما أثر على تطورها السِّياسي والاجتماعي وانعكس على جودة الخدمات التَّعليميَّة؛ مما اضطرها لإعادة طرح مبادرات تحفز المنظومة التَّعليميَّة لديها، وعلى الرغم من هذه الظروف فقد أشارت تقارير اليونسكو عن الوضع في هذه المنطقة إلى أنه "بين الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، بلغت معدلات نمو التَّعليم العالي والتَّعليم الثانوي 247.9% و258.3%، على التوالي"[21]. فكيف حدثت هذه "المعجزة التَّعليميَّة"؟ ما نماذج التعلم التي أفادت المنطقة أكثر من غيرها؟

وهنا يجب التنويه أن هناك اختلافًا كبيرًا بين النماذج الخاصة بالدول المتقدمة في مجال التَّعليم والدول التي تسعى إلى طرح مبادرات تكون هي الأنسب لها خلال فترة إصلاح العملية التَّعليميَّة التي تأثرت نتيجة لظروف سياسية واقتصادية نتجت عن أزمات متعددة، وهنا سوف نركز على هذه المبادرات ومدى فاعليتها في تكوين الشَّخصيَّة والتنشئة الوطنيَّة لتحقيق الغرض من هذه الدِّراسة.

لذا تعد أمريكا اللاتينية منطقة ذات تاريخ طويل من المبادرات التَّعليميَّة التي تهدف إلى تعزيز الوصول إلى التَّعليم الوطني وتحسين جودته بحيث يساهم في تشكيل الشَّخصيَّة الوطنيَّة والسِّياسيَّة للمواطنين. هذه المبادرات جزء من استراتيجيات حكومية تهدف إلى مواجهة التحديات الاجتماعيَّة والاقتصادية المتعددة، وتعزيز التنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك، لعبت المؤسسات التَّعليميَّة في أمريكا اللاتينية دورًا مهمًّا في تكوين الشَّخصيَّة والتنشئة السِّياسيَّة؛ حيث يتم استغلال التَّعليم لتعزيز

القيم المجتمعية التي تساعد على تماسك المجتمع وتحقق العدالة الاجتماعيَّة والمشاركة السِّياسيَّة.

بَعْضُ النَّمَاذِجِ مِن المُبَادَرَاتِ التَّعليميَّة فِي أَمْرِيكاَ اللَّاتِينِيَّةِ:

المَدَارِسُ البوليفارية (فنزويلا)

في إطار مبادرة الثورة البوليفارية التي أطلقها الرئيس الفنزويلي الراحل أُوجو تشابيث، تم إنشاء المدارس البوليفارية بهدف توفير تعليم مجاني وشامل للأطفال من الطبقات الفقيرة، هذه المدارس تهدف إلى تطوير المهارات الأكاديمية والاجتماعيَّة لدى الأطفال، مع التركيز على غرس قيم المواطنة والتضامن المجتمعي.

تَدَخُّل الدَّولة بشكل كبير في التَّعليم جعله وسيلة للتنشئة السِّياسيَّة المتوافقة مع الأفكار السِّياسيَّة والاجتماعيَّة المطلوبة وفقًا لطبيعة المجتمع ومتطلبات البيئة المحلية؛ حيث يتم تعليم الطلاب الأيديولوجيا الحكومية وتعزيز الفكر الاشتراكي في الحالة الفينزويلية، وهذا يؤثر على طبيعة التَّعليم وتوجيه المناهج بما يتماشى مع السِّياسات العامة للدولة.

لكن على الرغم من الجهود الحكومية لتوفير التَّعليم للجميع، فإن الأزمة الاقتصادية والسِّياسيَّة المستمرة أثرت بشكل كبير على جودة التَّعليم، ونقص الموارد والمعلمين المتمرسين أدى إلى تراجع المستوى الأكاديمي في المدارس والجامعات.

تأثر النِّظام التَّعليمي بالبنية التحتية الضعيفة في المدارس والجامعات فنقصت الصيانة وقل التمويل؛ مما أدى إلى تدهور العديد من المباني التَّعليميَّة، خاصة في المناطق الريفية.

لهذا السبب تم استحداث نموذج يمكن أن يقلل من التأثير السلبي للظروف التي تمر بها فينزويلا، فنضجت فكرة المدارس البوليفارية في فنزويلا، وهي جزء من

الإصلاحات التَّعليميَّة التي أطلقتها الحكومة الفنزويلية في عهد الرئيس الراحل أوغو تشابيث، كجزء من الثورة الاجتماعيَّة البوليفارية التي سميت تيمنًا بالبطل القومي الفنزويلي سيمون بوليفار[22].

أَهْدَافُ المَدَارِسِ البوليفارية:

تحقيق العدالة الاجتماعيَّة والمساواة في التَّعليم من خلال السعي إلى توفير تعليم عالي الجودة ومجاني لجميع الأطفال الفنزويليين، خاصة في المناطق الفقيرة والريفية التي كانت محرومة تقليديًا من التَّعليم الجيد، والهدف الأساسي من هذا هو إزالة الفوارق الاجتماعيَّة، وضمان أن يتمكن كل طفل من الحصول على فرصة متساوية في التَّعليم، وتكوين شخصيَّة وطنيَّة تنشأ على قيم تعظم من تماسك مجتمعي وتقلل العنف الاجتماعي.

لهذا تُستخدم هذه المدارس كأداة لتعزيز القيم الوطنيَّة التي تتماشى مع المبادئ البوليفارية، بما في ذلك التضامن الاجتماعي، المساواة، والالتزام بالمجتمع؛ كما يتم غرس الأفكار الاشتراكية والقيم المرتبطة بالثورة البوليفارية في الطلاب؛ مما يعزِّز الهُوِيَّة الوطنيَّة، والانتماء بمشروع الدَّولة السِّياسي والاجتماعي.

الاهتمام بالتنمية الشَّاملة والتنشئة السِّياسيَّة السلمية والمتوافقة مع قيم المجتمع والدَّولة بالنسبة للأطفال؛ بحيث تهدف هذه المدارس إلى توفير تعليم شامل يركز ليس فقط على الجوانب الأكاديمية، بل يشمل أيضًا تطوير مهارات الحياة والوعي الصحي والنفسي والاجتماعي، وفهم واستيعاب خصوصيَّة كل مجتمع وبيئته، وبالتالي النوعية المنتظم السِّياسي المناسب له، وبالرغم من الظروف الاقتصادية تبذل الدول الجهد في تقديم برامج إضافية لدعم التغذية، الصحة والرياضة؛ مما يساهم في تنمية الطلاب بشكل متكامل، وتخلق انتماءً مجتمعيًّا على المدى الطويل. كذلك تشجع المدارس

البوليفارية التَّعليم المستمر وتقديم فرص التعلم مدى الحياة للبالغين والشباب الذين لم يتمكنوا من إنهاء تعليمهم الأساسي[23].

خَصَائِصُ النِّظام التَّعليميّ فِي المَدَارِسِ البوليفارية:

تتميز المدارس البوليفارية بأنها تعتمد نظام اليوم الدِّراسي الكامل؛ حيث يبقى الطلاب في المدرسة لفترات أطول من المعتاد، وهذا يوفر بيئة تعليميَّة غنية بالأنشطة المختلفة التي تشمل التَّعليم الأكاديمي، الرياضة، والفنون، ويساعد هذا النهج في تحسين تحصيل الطلاب الأكاديمي، ويمنحهم بيئة آمنة للتعلم والنمو.

من ناحية أخرى، يركز المنهج في المدارس البوليفارية على تقديم تعليم متوازن يغطي الجوانب الأكاديمية، الفنية، والثَّقافيَّة، ويتم تعليم الطلاب مجموعة واسعة من الموضوعات التي تهدف إلى تعزيز مهاراتهم الأكاديمية، وكذلك الوعي الاجتماعي والوطني من خلال التركيز على الجانب التاريخي في المرحلة الأولى؛ حيث يشمل المنهج في هذه الحالة دروسًا في التاريخ البوليفاري والثورة الاشتراكية؛ مما يساهم في تعزيز القيم الوطنيَّة.

جزء من برنامج المدارس البوليفارية هو توفير وجبات غذائية مجانية للطلاب؛ لضمان أن يحصلوا على التغذية اللازمة التي تساعدهم على التركيز والتعلم بشكل أفضل، بالإضافة إلى ذلك يتم توفير خدمات صحية في بعض المدارس، مثل الفحوصات الطبية والعلاج؛ مما يضمن أن الأطفال يتمتعون بصحة جيدة أثناء فترة تعليمهم.

المدارس البوليفارية ليست مجرد مؤسسات تعليميَّة، بل هي جزء من المجتمع المحلي من خلال تشجيع مشاركة المجتمع في العملية التَّعليميَّة من خلال برامج تشاركية بين المدرسة والأهالي؛ مما يعزِّز من علاقة الطلاب ببيئتهم الاجتماعيَّة.

وتهدف هذه الشراكة إلى إشراك الأهل في العملية التَّعليميَّة، وضمان أن يكون التَّعليم جزءًا من المشروع المجتمعي الأكبر بما في ذلك الدعم المادي والمعنوي للأهالي تحت إشراف الدول وتنظيمها[24].

أما في البرازيل، والتي لديها نظام تعليمي مركب شبيه بكندا من حيث البنية الإدارية وتفتقر للإمكانيات، فقد لجأت لصوغ برامج من شأنها تعزيز صياغة الشَّخصيَّة الوطنيَّة والمساهمة في التنشئة السِّياسيَّة المتوافقة واحتياجات الدَّولة، من ضمن هذه البرامج المزيد من التَّعليم Mais Educação وهي مبادرة تهدف إلى تحسين جودة التَّعليم، وتوفير الدعم الأكاديمي للطلاب الذين يعانون من صعوبات في التعلم، كما تهدف هذه المبادرات إلى تحسين الأداء الأكاديمي، وتقليل نسب التسرب المدرسي؛ مما يعزِّز الفرص المستقبلية للشباب من الناحية الأكاديمية، بالإضافة إلى تعزيز الهُوِيَّة الوطنيَّة من خلال مجموعة من المبادرات التَّعليميَّة الشبيه، والتي تستهدف تنمية روح الانتماء الوطني والوعي بالقيم التي تساهم في معالجة التحديات الاجتماعيَّة والاقتصادية، وتقوية الانتماء الوطني من خلال التَّعليم[25]، ومن خلال فحص محتوى هذه المبادرات يمكن تسليط الضوء على ما يلي:

ركزت الحكومة البرازيليَّة على تحديث المناهج التَّعليميَّة بحيث تتضمن مواد تتعلق بالتاريخ الوطني، الجغرافيا، والثقافة المحلية، بما في ذلك إسهامات السكان الأصليين والمجتمعات الأفريقية البرازيلية، هذه المواد تتيح للطلاب التعرف على ماضي البلاد وتنوعها الثقافي؛ مما يعزِّز من الفخر الوطني من خلال تعليم الطلاب التاريخ البرازيلي الذي يشمل الحقب الاستعمارية، النضال من أجل الاستقلال، والجمهورية الحديثة، بالإضافة إلى الأحداث التاريخية التي ساهمت في تشكيل الهُوِيَّة الوطنيَّة البرازيلية[26].

برنامج المدارس الشَّاملة (Escolas Integrais) ويعد برنامج المدارس الشَّاملة أحد المبادرات البارزة لتعزيز الهُوِيَّة الوطنيَّة، وتعليم القيم الوطنيَّة والاجتماعيَّة، فهو يهدف إلى تقديم تعليم شامل يستمر طوال اليوم، ويشمل تعليمًا أكاديميًّا، بالإضافة إلى أنشطة ثقافية ورياضية واجتماعيَّة مساعدًا الطلاب على تطوير المهارات الاجتماعيَّة الاندماجية والقيم الوطنيَّة من خلال أنشطة مثل الفرق الرياضية والمسرح والموسيقى، التي تعزِّز روح الانتماء والعمل الجماعي[27].

البرازيل معروفة بتنوعها الثقافي والعرقي، وتحرص الحكومة على تعزيز هذا التنوع في المناهج التَّعليميَّة، بحيث يتم تدريس تاريخ السكان الأصليين والمجتمعات ذات الأصول الأفريقية، وتأثير هذه الثقافات في تشكيل الهُوِيَّة البرازيلية. هذه المبادرات تساعد على تعزيز الهُوِيَّة المشتركة في بلد متعدد الأعراق والثقافات، كما يتم تشجيع الاحتفاء بالأعياد الوطنيَّة والمناسبات الثَّقافيَّة التي تجمع بين مختلف الفئات الاجتماعيَّة والعرقية في البلاد.

فالمؤسسات التَّعليميَّة تسعى في هذا البلد لتعزيز التلاحم الوطني من خلال المبادرات التَّعليميَّة التي تركز على تحديث المناهج الدِّراسية، تدريس التربية المدنية، الاحتفاء بالتنوع الثقافي، وتحسين الوصول إلى التَّعليم في جميع أنحاء البلاد. هذه الجهود تسهم في بناء هوية وطنيَّة شاملة تستند إلى قيم تدعم التماسك المجتمعي، المساواة، والفخر بالتاريخ والثقافة البرازيلية[28].

مجمل القول نستطيع أن نلخص فلسفة التَّعليم في هذه المنطقة من العالم، والتي قد تتشابه مع الحالة المِصْريَّة من حيث ضعف الإمكانيات المادية في أنها توجه وتمكن المؤسسات التَّعليميَّة لتقوم بدور أساسي في تشكيل الشَّخصيَّة الوطنيَّة، من خلال المناهج التي تركز على تاريخ الدول، وأبطالها الوطنيين، وثقافتها، فالمدارس تهدف إلى تعزيز الشعور بالفخر الوطني والانتماء إلى الوطن، وذلك من خلال

تدريس التاريخ الوطني والتربية المدنية في إطار متطور وجذاب، كما تحافظ على مساحة واسعة من حضور الدَّولة في المنظومة التَّعليميَّة سواء بشكل مباشر عند توافر الإمكانيات أو من خلال مبادرات محددة تحقق هذا الغرض، كما تجعل من التَّعليم الأخلاقي جزءًا لا يتجزأ من النِّظام التَّعليمي في العديد من دول أمريكا اللاتينية[29]، فيتم تعليم الطلاب القيم الأخلاقيَّة مثل النزاهة، المسئولية، والاحترام المتبادل، هذا النوع من التَّعليم يسهم في تشكيل شخصيَّة الأطفال والشباب ليكونوا مواطنين صالحين، يلتزمون بالقوانين، ويشاركون في تطوير المجتمع[30].

ففي دول مثل الأوروغواي والبرازيل، يتم تدريس مادة التربية المدنية التي تركز على فهم الحقوق والواجبات المدنية؛ مما يعزِّز من الوعي السِّياسي لدى الشباب.

تعتمد العديد من المدارس في أمريكا اللاتينية على الأساليب التعاونية في التَّعليم؛ حيث يتم تشجيع الطلاب على العمل معًا؛ مما يعزِّز قيم التعاون والعمل الجماعي، وهذا يساعد على تكوين شخصيات تعتمد على العمل الجماعي وتحترم التنوع[31].

ففي تشيلي، على سبيل المثال، تتضمن المناهج التَّعليميَّة تدريبات على المشاركة السِّياسيَّة؛ مما يعزِّز من الوعي السِّياسي، ويشجع الطلاب على الانخراط في الحياة العامة، ويعزز فَهمهم الصحيح لظروف المجتمع واحتياجاته كجزء من التنشئة السِّياسيَّة[32]، كما أن المدارس والجامعات في أمريكا اللاتينية تشجع على النقاشات المفتوحة حول القضايا الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة؛ مما يساعد الطلاب على تطوير القدرة على التفكير في المستقبل وتحليل الأوضاع السِّياسيَّة؛ ففي دول مثل المكسيك والأرجنتين، يتم استخدام هذا النوع من التَّعليم لتعزيز الوعي السِّياسي بين الطلاب، وتشجيعهم على المشاركة في القضايا الاجتماعيَّة في إطار الدَّولة، ويدربهم على احترام مؤسساتها وفهمهم لدورها وأهميته[33].

وختامًا في كولومبيا، على سبيل المثال أيضًا، يتم تنفيذ برامج تعليميَّة تشجع الطلاب على المشاركة في حملات لتحسين البيئة المحلية من خلال المدارس الريفية النموذجية التي تقدم تعليمًا مزدوجًا يجمع بين التَّعليم الأكاديمي والتدريب المهني؛ ما يُساعد الطلاب على اكتساب مهارات حياتية ومهنية، كما تهدف برامج السلام إلى تعزيز التعايش السلمي وحل النزاعات بين الطلاب؛ ما يسهم في تكوين شخصيات قادرة على التفاعل الإيجابي مع المجتمع[34].

الحَالَةُ المِصْريَّة: الفُرَصُ وَالتَّحَدِّيَاتُ وَتَحْقِيقُ القِيمَةِ المُضَافَةِ مِنَ الْعَمَلِيَّةِ التَّعليميَّة:

يُقدِّم مستقبل التَّعليم في مِصْر فرصًا وتحديات على حدٍّ سواء؛ فمع تزايد عدد السكان والطلب على القوى العاملة الأكثر مهارة، فإن مِصْر لديها الفرصة للاستثمار في التَّعليم لإعداد مواطنيها للمستقبل، ومع ذلك تواجه البلاد تحديات مثل نقص الموارد، وعدم المساواة في الوصول إلى التَّعليم، الأمر الذي يتطلب حلولًا مبتكرة ومستدامة.

إحدى الفرص المتاحة لمستقبل التَّعليم في مِصْر هي الاستثمار المتزايد في تكنولوجيا التَّعليم يمكن أن يساعد تنفيذ الأدوات الرقمية ومنصات التعلم عبر الإنترنت في الوصول إلى المجتمعات النائية وتوفير موارد تعليميَّة عالية الجودة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتعاون مع الشركات والمنظمات الدَّوليَّة توفير فرص التمويل والدعم للبرامج التَّعليميَّة المبتكرة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن مستقبل التَّعليم في مِصْر يبدو واعدًا. ومن خلال التركيز على المساواة والجودة، يمكن للبلاد تحقيق أقصى استفادة من مواردها، وبناء نظام تعليمي قوي يقوم بإعداد الشباب لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، فإن اعتماد أساليب شاملة ومستدامة سيساعد على ضمان حصول جميع الناس على التَّعليم الجيد، ووضع الأساس لمستقبل مزدهر في مِصْر.

الابتِكَارَاتُ فِي نِظَامِ التَّعليم فِي مِصْر:

تشهد مِصْر تغييرًا ثوريًّا في نظامها التَّعليمي، من خلال الابتكارات التي تعمل على تغيير طريقة التدريس والتعلم في البلاد. من تطبيق أحدث التقنيات في الفصول

الدِّراسية إلى تقديم طرق تدريس تفاعلية جديدة، يتطور نظام التَّعليم المِصْري لإعداد الطلاب لعالم رقمي وعولمي بشكل متزايد.

ولا تعمل هذه الابتكارات على تحسين جودة التَّعليم في مِصْر فحسب، بل تعمل أيضًا على تعزيز الإبداع والتفكير النَّقدي والتعاون بين الطلاب. ومن خلال التركيز على التعلم النشط والعملي، يقوم نظام التَّعليم بإعداد الشباب المِصْري لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ويصبحون قادة في عالم دائم التغير.

دَوْرُ المُؤَسَّسَاتِ التَّعليميَّة فِي تَكْوِينِ الشَّخصيَّة وَالتَّنْشِئَةِ مِنْ وِجْهَةِ نَظَرٍ سِيَاسِيَّةٍ:

إن تحليل أهداف التَّعليم، والأدوار، والوظائف المنوطة بالمؤسسات التَّعليميَّة، يشير إلى وجود علاقة بالسِّياسة ومردود على الحياة السِّياسيَّة لكل من الفرد والمجتمع؛ فإذا كان من أهداف التَّعليم تنمية الصفات الشَّخصيَّة للطالب، وتعميق قدراته الذهنية والثَّقافيَّة، وإعداده ليكون ذا شخصيَّة متكاملة، وتخريج جيل قادر على تحمل المسئولية ومتفاعل مع متغيرات عصره، فإن هذا ما يحتاج إليه العمل السِّياسي الجاد المتمتع برؤى واضحة للمستقبل ومتطلباته، فهو بحاجة إلى شخصيَّة متزنة، كما أنه بحاجة إلى شخصيَّة متكاملة وقدرات عقلية تؤهل صاحبها للخوض في مجال العمل السِّياسي النافع لمجتمعه، وفي إطار من الثوابت المحافظة على الدَّولة ومؤسساتها.

وإذا كانت المؤسسات التَّعليميَّة تسعى إلى تخريج جيل لديه القدرة على التَّعليم الذاتي، فإن هذا التَّعليم الذاتي يفتح للفرد آفاقًا جديدة، قد تنمي لديه رصيد المعرفة التي هي أساس الوعي؛ فزيادة التَّعليم تقابلها زيادة في الوعي، وكذلك فإذا كان من أهداف المؤسسة التَّعليميَّة حماية حقوق الطلاب في العمل السِّياسي والاجتماعي

وتحسين الأنشطة الطلابية، فهذه الأنشطة تعد من أهم الوسائل التي تستخدم لتنشئة الطلاب سياسيًّا، وعلى ذلك فإن هذه الأهداف وغيرها لها علاقة وثيقة بالسِّياسة، وعليه يجب أن يعد الشباب سياسيًّا وفكريًّا وهو من أهم أهداف هذه المؤسسات في جميع مراحل التَّعليم. وتبدو أهمية الدور السِّياسي لهذه المؤسسات في إعداد طلابها سياسيًّا واحتوائهم ليتصدوا للتيارات الهدامة الغريبة على مجتمعهم وعاداتهم ومعتقداتهم، وليتمكنوا من التفاعل بشكل فعال مع البنية التحتية الكونيَّة ومجتمعات المعرفة؛ مما يتطلب مزيدًا من التأهيل والإعداد، فإذا كان الطلاب على قدر كبير من الإعداد السِّياسي، ولديهم درجة عالية من الوعي الراسخ فإنهم لا يستجيبون لمثل هذه التيارات وينطلقون بثبات في عالم يتطلب كل يوم المزيد من التعلم والمعرفة، وبذلك تصبح عملية إعداد الطلاب سياسيًّا هي المطلب الذي يضمن لهم القوة والصلابة؛ لأن السِّياسيَّة ببساطة هي فن إدارة الحياة، وكذلك الشأن الخاص والعام على حد السواء، وتقليص مساحة الصراع في المجتمع من خلال التناغم في البناء العقلي لأفراده، وهذا ما تؤكده نتائج العديد من الدِّراسات المتخصصة.

وقد أشارت بعض الدِّراسات المتخصصة إلى ما يؤكد أهمية هذا الدور السِّياسي، وخطورة عزل التَّعليم عن التوعية السِّياسيَّة؛ لأن ذلك يسلب التَّعليم دوره في تنمية الوعي والتشكيل السِّياسي للطلاب، ويفرغ العملية التَّعليميَّة من مضمونها السِّياسي، ويولد فراغًا سياسيًّا لدى الأفراد، وهذا الفراغ غالبًا ما يؤدي إلى السلبية، واللامبالاة، والاغتراب السِّياسي؛ وهي ظواهر تعيق عملية التنمية التي يسعى إليها المجتمع، وقد كان السبب الأول لانتشار هذه الظواهر السلبية هو عزل التنشئة السِّياسيَّة عن التَّعليم، والهدف هنا هو بناء مجتمع منظم وبهوية وطنيَّة مبنية على ثوابت وفي إطار الدَّولة وأهدافها؛ مما يجعل دور الدَّولة في هذه المنظومة ضروري إلى أقصى حد[35].

وقد اختلفت الآراء ووجهات النظر حول طبيعة الدور السِّياسي للمؤسسات التَّعليميَّة، فهل هي مسيسة، أم أن لها دورًا في التنشئة وتكوين الشَّخصيَّة، أم أنها محايدة؟، وفي رأينا يجب الفصل بين وضع سياسة تعليميَّة تحقق أهدافًا معينة ومضمون الدور السِّياسي للمؤسسات التَّعليميَّة باعتبارها حاضنة لفئة عمرية واسعة من المجتمع في مرحلة تكوين مهمة وجب على الدَّولة الاستفادة من وجودهم لإعدادهم للدخول في المجتمع بشكل إيجابي يحقق المرجو منه دون محاولة لاستغلال هذه المؤسسات للترويج لفكرة أو توجه معين لدعم هذا النِّظام أو ذاك؛ لذلك فهناك بعض الاتجاهات التي تتضمن وجهات نظر مختلفة بشأن طبيعة ذلك الدور، وذلك على النحو التالي:

– الاتجاه الأول: يؤكد ضرورة وجود الدَّولة في مرحلة التنشئة والتكوين؛ حيث إن للتعليم وظيفة اجتماعيَّة مباشرة قوامها الإسهام في تحقيق الاستقرار السِّياسي والانسجام الأيديولوجي بين قطاعات المجتمع المختلفة، ومن هنا كان دعم سيطرة الدَّولة مهمًّا، سعيًا وراء أهداف سياسية منها ترسيخ الهُوِيَّة الوطنيَّة، وخلق نوع من الوعي المرتبط بأيديولوجية الدَّولة حفاظًا عليها باعتبارها إطارًا قانونيًّا اجتماعيًّا ضد انتشار مؤسسة العولمة التي تعتمد على نموذج المؤسسات المالية الكونيَّة، وبما يضمن انضواء هذه المؤسسات تحت راية الجهاز السِّياسي الحاكم الراعي لقيم المجتمع المتفق عليها والتي لا تتغير بتغير نظم الحكم.

– الاتجاه الثاني يدعو لانعزالية المؤسسات التَّعليميَّة وتحيدها باعتبارها خدمة يمكن أن تُقدَّم من أي جهة ينطبق عليها الشروط المحددة ومنظمة وفقًا لقانون كل دولة؛ حيث يرى هذا الاتجاه أن ارتباط المؤسسة بالتثقيف وترسيخ القيم الوطنيَّة والحفاظ على الهُوِيَّة سوف يؤثر على باقي وظائفها الأخرى، وقد يؤثر على حرية المؤسسة واستقلاليتها، ويخلق تباينًا في البنية العقلية الكونيَّة التي تسعى إلى ترسيخ

النَّمطيَّة القائمة على نموذج أوحد، ومن هنا كان رفض إشراك الدَّولة في تحديد دور هذه المؤسسات في التنشئة وتكوين الشَّخصيَّة الوطنيَّة المتجانسة في مجتمع متناغم وحصر دورها في تأهيل الطلاب لسوق العمل الكوني فقط[36].

وفي قراءة متأنية واستعراض للمشهد العالمي من وجهة نظر سياسية وطنيَّة، نلاحظ أنه على الرغم من ازدياد عولمة التَّعليم فإن هناك بعض المحاولات التي يجب أن تُتخَذ في الحسبان تتجسد في عملية بولونيا الأوروبية، بوصفها نموذجًا للتوجه الإقليمي التي نجم عنه ولادة منطقة للتعليم العالي الأوروبية، وتكرار هذه التجربة في مناطق مختلفة في العالم. ذلك الأمر الذي يضع مؤسساتنا الوطنيَّة في أزمة مركبة ومتعددة الأوجه والأبعاد، تشتمل على النحو التالي:

أزمة حضارية: يعتبر التوسع الكمي الذي لا يمثل قيمة مضافة محولًا جماعاتنا لهياكل بيروقراطية، وبهذا فإن المؤسسات التَّعليميَّة المحلية ستتحول إلى مقار لمؤسسات أجنبية بدءًا من المناهج الدِّراسية وطرق التدريس والوعاء المعرفي الذي يعتمد عليه في التدريس، من هنا كان أحد المعوقات وأهم مصادر الأزمات المزمنة التي تعيق قيام المؤسسات التَّعليميَّة بدورها وتستهلك طاقتها في التكييف مع الخصائص الثَّقافيَّة والتربوية والتَّعليميَّة الوافدة، ويبقى على القيادة السِّياسيَّة الواعية وضع خطة لتجنب الآثار السلبية الذي يجب أن تتبلور في محاولة خلق نموذج عربي أصيل يفرض نفسه على أجندة التَّعليم ليخدم المصالح الوطنيَّة، ويساعد على ولادة مجتمع متناغم مع نفسه ووطنه وأمته. **أزمة إنتاج المعارف والاستفادة من رأس المال البشري:** لا تعتبر زيادة المنشورات العلمية مؤشرًا لإنتاج معرفة متميزة، بل يجب التركيز على المعرفة التنافسية بمعنى التركيز على المعرفة التي تستطيع تحقيق نمو بشري حقيقي بمخرجات تعليميَّة تظهر درجة عالية من إسهام العملية التَّعليميَّة في المجتمع من حيث درجة التماسك والوعي السِّياسي الناضج؛ لذا فإن أهمية العملية

التَّعليميَّة أصبحت موضع تساؤل على نحو متزايد من حيث عوائده على الاستثمار وتنمية رأس المال البشري ومواءمته لمتطلبات التنمية في بلده ودرجة استيعابه لظروفه والمخاطر التي تواجهه.

أزمة القدرة على المواجهة وقصور التخطيط الاستراتيجي: من الجلي أنه يوجد قصور في المبادرات التخطيطية سواء على المدى القصير أو البعيد، وأغلب ما يطرح من مقاربات ورؤى وسياسات تعكس في الحقيقة ردة فعل لواقع معين مفروض، فتبني المسار الدولي التَّعليمي جاء ردة فعل لعوامل دولية ضاغطة، والتوسع في فتح تخصصات ومراكز في مراحل التَّعليم المختلفة في كل مدينة أثر في مستوى الجودة التَّعليميَّة المقدمة، وتسبب في انسداد قنوات التوظيف نتيجة تكدس الخريجين غير المؤهلين علميًّا وشخصيًّا. من هنا ينبغي رسم سياسات تعليميَّة حقيقية تراعي الاحتياجات التنموية، وتحصن الوطن من خلال توعية سياسية تأهل الطالب لتفهم طبيعة المشاركة السِّياسيَّة وأساليبها التي يجب أن تتفق مع طبيعة وتركيبة المجتمع والواقع العربي بشكل يستجيب لقوى السوق ويحافظ على مقومات المسئولية الاجتماعيَّة.

مُتَطَلَّبَاتُ تَحْقِيقِ القِيمَةِ المُضَافَةِ فِي العَمَلِيَّةِ التَّعليميَّة مِنَ النَّاحِيَةِ السِّياسيَّة:

كيف نستطيع من خلال مؤسسات التَّعليم تحقيق القيمة المضافة والميزة التنافسيَّة والمشاركة السِّياسيَّة البناءة في عصر هيمنت عليه مؤسسة العولمة والنيوليبرالية الاقتصادية؟ لكي تتمكن المؤسسات التَّعليمة من زيادة قدراتها وتحقيق متطلبات الأمن القومي وتلبي احتياجات المجتمع كجزء مهم من تحقيق الأمن القومي، فعليها القيام

بتحقيق هذه قيمة مضافة من خلال التأقلم والتكيف مع الواقع الذي فرضته جملة من التغيرات عن طريق استخدام المعارف من ناحية، وتفعيل دور الدَّولة التي تعتبر الحصن الواقي المحافظ على القيم وتَكَوُّن الشَّخصيَّة الواعية باحتياجات الوطن الأمنية، والقادرة على تغيير وتطوير المهارات والقيم المشتركة والأنماط القيادية الفاعلة في إطار الدَّولة، ففي ظل مدخلات نظام تعليم أساسي متنوع المصادر أدى إلى إحداث حالة من الانقسام داخل المجتمع، ويهدِّده بالتفسخ نتيجة لتعدد القيم وأنماط التفكير التي يبثها في أبنائنا.

أَهَمِّيَةُ الجَامِعَاتِ فِي تَحْقِيقِ القِيمَةِ المُضَافَةِ الاجتماعيَّة:

تعتبر الجامعات من المؤسسات المهمة؛ لأنها تتعامل مع شريحة مهمة من شرائح المجتمع، فمرحلة الشباب من أهم المراحل التي يمرُّ بها الفرد؛ حيث تبدأ شخصيته بالتبلور، وتتضح معالم هذه الشَّخصيَّة من خلال ما يكتسبه الفرد من مهارات ومعارف، ومن خلال النضوج الجسماني والعقلي، والعلاقات الاجتماعيَّة التي يستطيع الفرد صياغتها ضمن اختياره الحر، وإذا كان معنى الشباب أول الشيء، فإن مرحلة الشباب تتلخص في أنها مرحلة التطلع إلى المستقبل بطموحات عريضة وكبيرة يجب على المجتمع والدَّولة مساعدته في تحقيقها.

إن تفعيل دور الجامعات من المنظور السِّياسي الاجتماعي هو مواجهة للتحديات الآنية والمستقبلية، في ظل عدم قدرة المجتمع على خلق كيانات قادرة على المشاركة المتزنة الواعية، وتحصين الشباب ضد الكثير من أمراض العصر من التطرف وتبعاته، كذلك هو حائط صد أمام توحش مؤسسة العولمة واختراقاتها التي تسعى من ورائها إلى المزيد من القوة الاقتصادية دون الوضع في الاعتبار أبعاد أخرى اجتماعيَّة وثقافية وسياسية.

يجب على الجامعات باعتبارها جزءًا من البنية المجتمعية تؤثر في الواقع وقادرة على تغييره أن تستدعي بالضرورة معالجة نظامية جديدة تعتبر دور الجامعات في تنشئة الشباب سياسيًّا ترجمةً لمشروع مجتمعي هدفه الأساس هو الحفاظ على الدَّولة، بوصفها الإطار القانوني الذي يحمي المجتمع وممتلكاته غير المادية، واضعة في أولوياتها تكوين العنصر البشري؛ لأن تأهيل الموارد البشرية وتمكينها في العلوم التقنية والتحكم في أساليب التدبير والتسيير هو المدخل الأساسي للتنمية الشَّاملة.

إن الدور السِّياسي الذي يجب على مؤسسات التَّعليم بصفة عامة والتَّعليم العالي بخاصَّة القيام به هو إعداد إنسان قادر على تفهم عصره وقراءة واقعة بشكل جيد، مؤمنًا بدولته وخصوصيته، يستطيع أن يفرز ويتخير على أسس واضحة ما يضمن استمراره في هذا العالم المليء بالتحديات، فهناك بُعد روحي يتمثل في القيام بدور يحصن الشاب من الانزلاق في التطرف المدمر لدولته ومجتمعه، وبُعد وطني داعم للهوية الوطنيَّة في جميع أبعادها، وبُعد اجتماعي متعلق بإعداد فرد يعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات، قادر على الاندماج في مجتمع متنوع على أساس القيم المتفق عليها من حرية ومشاركة سياسية فعالة وإيجابية، وبُعد اقتصادي تنموي يُعِد الفرد للإسهام بفاعلية في التنمية الشَّاملة، قادر في الوقت نفسه على التكيف مع مجتمع المعرفة الذي يجب عليه أن يتكون فيه بشكلٍ مستمر ليواكب وتيرته المتسارعة، وبُعد حضاري إنساني يهدف لتكوين الفرد باعتباره قيمة مضافة في حدِّ ذاته، مؤهل للتشبع بالقيم الحضارية والإنسانية للاستفادة منها والإسهام في إغنائها وتطويرها.

التَّحَدِّيَاتُ التِي تُوَاجِهُ النِّظام التَّعليميَّ المِصْريَّ فِي تَكْوِينِ الشَّخصيَّة، وَكَيْفَ يُمْكِنُ مُعَالَجَتُها بِنَاءً عَلَى التَّجارب الدَّوليَّة:

يمتاز النِّظام التَّعليمي المِصْري بتاريخ طويل إلا أنه يواجه تحديات عديدة، وتشمل: الاكتظاظ، ونقص الموارد، وضعف التدريب للمعلمين، ويؤثر هذا الواقع على فعالية التَّعليم في تكوين شخصيَّة الطلاب؛ حيث يركز النِّظام غالبًا على محتوى معرفي مكثف والتلقين، مع التركيز على إتمام المراحل التَّعليميَّة لخدمة سوق العمل فقط، فبدلًا من تنمية التفكير النَّقدي والمهارات الاجتماعيَّة التي تؤهل الطالب بالقدر نفسه للنجاح في قنص فرصة في سوق العمل التنافسي ينحصر الأمر في أغلب الأحيان في شهادة جامعية كجزء من مصوغات التعيين في وظيفة، بالإضافة إلى التخلي عن التدريس باللُّغة العربية، والاستعانة بمحتوى غير مِصْري في مراحل التَّعليم الأساسية، وهو ما لا يتوافر في العديد من التَّجارب التي تطرقنا لها في هذا البحث، سواء في الدول ذي الإمكانيات التي توفر منظومة تعليميَّة متطورة وحتى في الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعيَّة؛ حيث أوضحت الدِّراسة أن في كل الدول التي خضعت للدراسة أن الدَّولة حاضرة بقوة في تحقيق أهدافها من العملية التَّعليميَّة، وفي خلق مجتمع له شخصيَّة وطنيَّة وهوية واضحة حتى في أصعب الظروف، من خلال ابتكار مبادرات مساعدة بذلك المؤسسات التَّعليميَّة على ضمان تكوين شخصيَّة وطنيَّة وتنشئة الطلاب تنشئة سياسية تتفق مع شخصيَّة الدَّولة واحتياجاتها.

ففي حالة دول المخروط الجنوبي اتجهت الدول لمبادرات مساعدة قدَّمَت من خلالها محتوى ساعد على تكوين شخصيَّة وطنيَّة، ويبقى هنا عرض ما يمكن أن

يكون مفيدًا للحالة المِصْريَّة، ويمكن تطبيقه من خلال تحليل ودراسة النماذج المتعددة التي تم عرضها، وهو ما سوف نركز عليه تحديدًا.

ما يمكن أن يكون مفيدًا للحالة المِصْريَّة من أجل تكوين الشَّخصيَّة الوطنيَّة والتنشئة السِّياسيَّة المتوافقة مع احتياجات المجتمع:

من عينة الدِّراسة لم نجد دولة من الدول لديها هذا الكم الهائل من أنواع المدارس والنظم التَّعليميَّة المتعددة والمتنوعة؛ فقد حرصت جميع الدول محل الدِّراسة على أن يكون لها منتظم تعليمي وطني قائم على قيم وطنيَّة خالصة، ومعبرة عن توجه الدَّولة، حريصة على تكوين شخصيَّة وطنيَّة قادرة على تكوين مجتمع واحد لدية بنية عقلية متناغمة، ومن هنا أظهرت العينة كيف تعاملت الدول في بعض التَّجارب الدَّوليَّة مع ظاهرة تنميط التَّعليم، ومحاولة توغل ما يسمى بالتَّعليم الدولي، وهو تعليم تحتكره منظومتين تعليميتين في أغلب الأحيان، شهادة البكالوريا الدَّوليَّة التي تتبع النِّظام الدولي الأمريكي أو البريطاني، حيث اتجهت بعض الدول إلى توحيد نظام التَّعليم بالبلاد على غرار التجربة الفنلندية مثلًا، فيما قامت دول أخرى بوضع الضوابط الحاكمة لعمل تلك المدارس، بما يكفل تعظيم الاستفادة مما تقدمه من تعليم متميز مع الحفاظ على الهُوِيَّة الثَّقافيَّة لطلابها، وهو ما تجلّى في تجربة اليابان.

فبناء الشَّخصيَّة الوطنيَّة في التَّعليم الياباني مثلًا، عوَّل على مزيج من تعزيز القيم الاجتماعيَّة مثل التعاون والانضباط، وتعليم التاريخ والثقافة اليابانية، وإدماج التربية الأخلاقيَّة في المناهج الدِّراسية، فهذا النموذج يهدف إلى إعداد جيل من المواطنين الذين يمتلكون وعيًا قويًّا بالهُوِيَّة الوطنيَّة والمسئولية الاجتماعيَّة، مع التركيز على تحقيق التوازن بين الاحتياجات الفردية والمصالح الجماعية، كما يعزِّز مفهوم الانتماء إلى المجتمع والأمة، ويعمل على تطوير شخصيات متوازنة قادرة على تحقيق التقدم الشخصي والمساهمة في رفعة الدَّولة، وهو ما يجب أن يكون عليه

النِّظام التَّعليمي في مِصْر دون الحاجة للاستعانة بالمنظومة الخارجية، فقط بناء الإنسان من خلال منظومة موحدة مِصْريَّة خالصة، وهذا سوف يخلق عليها طلبًا في سوق العمل لكونه يتمتع بسمات شخصيَّة مميزة، بالإضافة لمحتوى علمي متطور دون شك.

فرغم نجاح المدارس الدَّوليَّة في تقديم خدمات تعليميَّة متميزة لطلابها، فإن تأثيراتها المجتمعية لم تقتصر على طلابها فقط، بل امتدت إلى المجتمع ككل، حيث ساهمت في تعميق التمايز بين الطبقات، وترسيخ العادات والتقاليد الغربية، كما أصبحت أداة للوجاهة الاجتماعيَّة والتفاخر، وذلك كالتالي:

نشر العادات والتقاليد الغربية: تعتمد المدارس الدَّوليَّة في الترويج لنفسها على اتباع التقاليد الغربية، وهو ما ينعكس على سلوك خريجيها داخل المدرسة وخارجها، ومن ثمّ، يتكون الطالب وجدانيًّا بصورة مختلفة تمامًا عن نظيره في المدارس الأخرى، وتتضح تلك الفوارق بعد ذلك في الممارسات المجتمعية وفي انتمائه ووعيه بتراثه الحضاري العريق.

ضعف الروابط المجتمعية: تنوع النظم التَّعليميَّة ما بين محلي ودولي وتجريبي ونموذجي وتعاوني ومجتمعي أدى إلى ضعف التماسك المجتمعي، بالإضافة إلى أن تراجع الاهتمام بتدريس المواد القومية في بعض المدارس الدَّوليَّة، من لغة وتاريخ وجغرافيا وتربية وطنيَّة، يؤثر على تشكيل الشَّخصيَّة المِصْريَّة تأثيرًا يهدد بقاء المجتمع المِصْري نفسه وثقافته وتراثه الذي صاغه على مرِّ العصور مثريًا به الحضارة الإنسانية.

تراجع الاهتمام باللُّغة العربية: التركيز على الدِّراسة باللُّغة الأم للمدرسة الدَّوليَّة، سواء أكانت الإنجليزية، أو الفرنسية أو الألمانية أو غيرها من اللُّغات، يؤدي إلى تراجع الاهتمام باللُّغة العربية، وفي ضوء ذلك سعت العديد من الطبقات الوسطى إلى

تعليم أبنائها اللُّغة الإنجليزية، فانتشرت مراكز تعليم اللُّغة بكثافة في مِصْر، دون الأخذ في الاعتبار أن إتقانه للغة العربية بجانب لغة أخرى يمكن أن يكون سببًا في فتح مجالات العمل في تخصصه.

إبراز التباينات داخل المجتمع: استطاعت المدارس الدَّوليَّة أن تؤصل للتمايز على صعيدين، الأول: أن المجتمع أصبح إزاء فئتين مختلفتين من حيث المحتوى التَّعليمي الذي تلقوه، والثقافة التي احتكوا بها داخل وطن واحد، وهو ما انعكس على فكر وسلوك كل فئة. والثاني: أن التفاوت بين خريجي المدارس الدَّوليَّة والمدارس الأخرى لم يتوقف على المظهر الاجتماعي والمادي والتَّعليمي فقط، بل امتد ليشمل التفاوت في نظرة المجتمع للطرفين؛ حيث أعطت المدارس الدَّوليَّة أولوية لخريجيها في تولِّي الوظائف على حساب معايير الكفاءة، في بعض الأحيان.

وتعد فنلندا دولة رائدة في توحيد نظم التَّعليم بالبلاد؛ حيث يقوم التَّعليم بها على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المتعلمين، فلا فرق بين المدارس في المدن ونظيراتها في القرى، ولا فرق أيضًا بين المدارس في الأحياء الشعبية والأحياء الميسورة، فكل المدارس هناك حكومية ومدعومة من طرف الدَّولة تحت سيطرتها بشكل كامل، وتكاد المدارس الخاصة تكون معدومة؛ حيث لا تشجع الحكومة الفنلندية على إقامة تلك المدارس. وبالنسبة للأطفال الأجانب المقيمين بفنلندا، فهم يلتحقون بفصول خاصة لتدريس اللُّغة الفنلندية ومواد أخرى لمدة سنة كاملة، ثم يلتحقون بالفصول العادية، وبعد الالتحاق فإن المدارس الفنلندية تخصص لهم بعض الساعات لمساعدتهم على دراسة لغتهم الأم؛ وإن كانت الظروف في مِصْر لا تتيح تقديم ما تتيحه دول أخرى فإن هناك حلولًا يمكن دراستها وأيضًا هناك تجارب دول أمريكا اللاتينية من خلال المبادرات التي توجه للفئات الأكثر احتياجًا من أجل تقليل الفجوة بين الشرائح الاجتماعيَّة، والتي يمكن أن تطبق في مِصْر بشكل أوسع أو من خلال مبادرات قائمة

بالفعل مثل "حياة كريمة" التي يمكن التوسع فيها من أجل أن تشمل الجانب التَّعليمي مع الحرص على صياغة منظومة تعليميَّة موحدة تضمن تقديم المحتوى نفسه لجميع الفئات ضمانًا للوصول لمجتمع متناغم متماسك يعزِّز القوة الشَّاملة للدولة.

كما يعتبر المعلم أساس نجاح معادلة التَّعليم في التَّجارب محل الدِّراسة، سواء في الدول الغنية القادرة أو الدول النامية في أمريكا اللاتينية التي تعاني من مشاكل شبيهة بمِصْر، بل مشاكل اجتماعيَّة وسياسية أعمق وأكثر تأثيرًا على البنية المجتمعية لديها.

فبالنظر لفنلندا، تضع شروطًا للمعلم؛ حيث يشترط أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير عالي التنافسية قبل ممارسته للمهنة في التخصص الذي سوف يقوم بتدريسه، ويخضع لتأهيل علمي شاق قبل التدريس؛ لضمان الارتقاء بجودة التَّعليم، وفي ضوء ذلك، فقد نجحت فنلندا في ظل توجهها الذي يحمل شعارات "لن ننسى طفلًا"، و"تعليم بلا نهاية"، في إتاحة فرص التَّعليم لكل الطلاب في مختلف المناطق، ما أسفر عن إنهاء 99% من الفنلنديين لتعليمهم الأولي الإلزامي، وإنهاء 95% منهم التَّعليم الثانوي، وأصبح 90% منهم يتجهون إلى التَّعليم ما بعد الجامعي أو المعاهد المهنية المتخصصة، كما نجحت فنلندا في سد هوة التباين بين مستويات الطلاب ومستويات المدارس والمناطق، فجميع الطلاب يتشاركون نفس الفرص، ويتعلمون تحت سقف واحد كل الموضوعات من رياضيات وعلوم ولغات أجنبية، وهو ما انعكس على تفوقهم في مختلف المهارات، وزيادة قدراتهم الاستيعابية[37].

لهذا وفي إطار عملية إصلاح المنظومة التَّعليميَّة في مِصْر فمن خلال عينة الدِّراسة لوحظ في أغلب الدول بما فيها دول أمريكا اللاتينية أن هناك رعاية خاصة للتعليم قبل الجامعي، وخاصة السنوات الأولى من الحياة المدرسية، ويتم هذا في فنلندا وكندا وحتى كولومبيا من خلال المدارس الريفية التي تسعى لخفض حالة العنف لدى الأطفال، كذلك ما يتمتع به المعلمون بسمعة اجتماعيَّة عالية وظروف عمل ممتازة

مما يلزم المنظومة التَّعليميَّة المِصْريَّة بذل جهد كبير في تدريب المنتسبين لهذه المنظومة، ويلقي على عاتقها مسئولية كبيرة في تحسين صورة المعلم ورفع كفاءته، كما أن النِّظام التَّعليمي في البلاد محل العينة خاضع بالكامل للدولة، فهو تعليم دولة عام في مجمله، والدَّولة هي تعتبر المقدم الوحيد لهذه الخدمة باعتبارها مرتبطة بالأمن القومي، وبعبارة أخرى، لهذا السبب لم يتم الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة المنظومة التَّعليميَّة؛ لأنها تعتبر مفتاحًا للتنمية الاجتماعيَّة والاقتصادية والسِّياسيَّة، والضامن الوحيد للحفاظ على قيم وثقافة وتراث المجتمع المادي وغير المادي.

وقد يكون من الصعب على مِصْر في ظل الظروف الاقتصادية التي فرضت نتيجة لحالة عدم الاستقرار الإقليمي والدولي والكم الهائل من الضغوط الناتجة عن الوضع المضطرب في المنطقة؛ مما يحمل الدَّولة من أعباء كبيرة، تعيق فرص توفير موارد كافية للنهوض بالعملية التَّعليميَّة؛ لذا يجب الوضع في الاعتبار أن تحمل الدَّولة لتكلفة العملية التَّعليميَّة يجب أن يوجه للفئات الأكثر احتياجًا مع الالتزام بتقديم نموذج موحد لمنظومة تعليميَّة خالصة مِصْريَّة بمحتوى موحد للجميع، وهنا يمكن الاستعانة بالمبادرات التي عرضنا بعضها في دول أمريكا اللاتينية والتوسع في مبادرات قائمة بالفعل مثل "حياة كريمة" لتشمل جانبًا تعليميًّا يتم صياغته وفقًا لاحتياجات كل منطقة والقدرات المادية للشرائح الاجتماعيَّة الموجودة فيها، مع التأكيد على ضرورة أن يكون المحتوى التَّعليمي واحد لكل أفراد المجتمع حتى يتم تحقيق تنمية حقيقية للوصول لدرجة أعلى من التماسك والتناغم تصب في تعزيز القوة الشَّاملة للدولة، وتعظم قدراتها التنافسية فيما تخص رأسمالها البشري.

وعلى صعيد آخر، فقد سمحت دول من العينة محل الدِّراسة بإنشاء المدارس الدَّوليَّة – على عكس فنلندا التي قيدت إنشاء تلك المدارس – إلا أنهما وضعا قيودًا صارمة على عمل تلك المدارس بما يكفل الحفاظ على الهُوِيَّة الوطنيَّة، ففي جميع

الدول التي خضعت للدراسة تخضع المدارس الدَّوليَّة لإشراف ورقابة صارمة من المؤسسات المعنية، ويتم وضع معايير محددة لمنح التراخيص لتلك المدارس للعمل، مع اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحفاظ على البعد القومي للمجتمع، كما يتم الإشراف عليها بما يحفظ هوية والثَّقافيَّة الوطنيَّة.

كذلك عملت اليابان على تطوير المواد الدِّراسية في المدارس الدَّوليَّة المقامة على أراضيها، فجعلت اللُّغة اليابانية مادة أساسية لجميع الطلاب، سواء اليابانيون أو من الجنسيات الأخرى، كما عملت على أن تكون مادة التاريخ ذات صلة بتاريخ بلدها، وطورت مادة الجغرافيا لتكون ذات صلة بالجغرافيا اليابانية، وبذلك حافظت على الهُوِيَّة والثقافة الخاصة بها، والشيء نفسه في مجموعة دول أمريكا اللاتينية التي عوضت نقص الإمكانيات بالمبادرات الموجه والمصممة لتتوافق مع أوضاع كل منطقة تطلق بها المبادرة المناسبة لها مع التركيز على دراسة تاريخ وجغرافية البلاد، ووضع محتوى تعليمي يساعد على دمج العناصر المكونة للمجتمعات في هذه المنطقة، كونها مجتمعات تتكون من أعراق مختلفة وتتمتع بتنوع لغوي وثقافي.

وختامًا، يمكن القول إنه على الرغم مما يحمله التَّعليم الدولي من تداعيات مجتمعية سلبية، فإن ما تقدمه هذه المدارس من خدمة تعليميَّة متميزة، وبيئة تعليميَّة تحفز على الإبداع والابتكار، مع نجاحها في تطوير قدرات ومهارات الطالب والارتقاء بجودة تعليم خريجيها بما يكفل منافستهم في سوق العمل المحلية والإقليمية والدَّوليَّة فإنه يقع على عاتق الدَّولة المِصْريَّة استمرار الجهود المبذولة على صعيد الارتقاء بجودة التَّعليم المِصْري الخالص، مع إيلاء مزيد من الاهتمام لتطويره، مع توحيد نوعية المدارس المِصْريَّة وزيادة أعدادها، وتعميمها في مختلف المحافظات المِصْريَّة، بما يكفل توفير تعليم حكومي عالي الجودة لا يشترط أن يكون في جميع الحالات مجانيًّا أو لكل الفئات مجانيًّا؛ نظرًا لعدم توافر هذه الإمكانيات في الوقت الراهن

والظروف الحالية وحالة عدم الاستقرار الإقليمي والدولي التي تؤثر بشكل واضح على الاقتصاد المحلي، وتحمل الدَّولة أعباء لضمان الأمن والاستقرار لمِصْر وللمنطقة، كما يجب العمل بشكل فعال على خلق مبادرات تساعد على جذب قطاع عريض من أبناء الطبقة المتوسطة التي تتكبد معاناة الاقتطاع من نفقاتها اليومية لتوفير تعليم جيد لأبنائها، على غرار ما يتم في دول أمريكا اللاتينية على سبيل المثال.

المَرَاجِعُ

[1]) Bertrand Regader. (2015, mayo 29). La Teoría del Desarrollo Psicosocial de Erik Erikson. Portal Psicología y Mente. https://psicologiaymente.com/desarrollo/teoria-del-desarrollo-psicosocial-erikson 29 mayo, 2015 - 17:40 — Actualizado 7 junio, 2023.

[2]) Jacqueline Mara Molina Naranjo, José Lavandero García, Lourdes María Hernández Rabelo, El modelo educativo como fundamento del accionar universitario. Experiencia de la Universidad Técnica de Manabí, Ecuador, Revista Cubana de Educación Superior, *versión On-line* ISSN 0257-4314, Rev. Cubana Edu. Superior vol.37 no.2 La Habana mayo. -ago. 2018. http://surl.li/xjrobx

[3]) Inger Enkvist**,** *EL ÉXITO EDUCATIVO FINLANDÉS*. Finland's success in PISA, Ponencia invitada al IV Congreso Iberoamericano de Pedagogía Bordón 62 (3), 2010, ISSN: 0210-5934., pp 49 – 67.

[4]) Finnish National Agency for Education (2018). *Key figures on early childhood and basic education in Finland*. Timo Kumpulainen (Ed). https://www.oph.fi/sites/default/files/documents/key-figures-on-early-childhood-and-basic-education-in-finland.pdf.

[5]) التجربة الفنلندية في إعداد المعلمين ودوره في الإنجاز التعليمي الدولي، وزارة التعليم – المملكة العربية السعودية. وزارة التعليم | التجربة الفنلندية في إعداد المعلمين ودوره في الإنجاز التعليمي الدولي(moe.gov.sa)

[6]) EduX News, ¿Qué podemos aprender sobre la educación en Finlandia?, Fecha de publicación: 06/06/2023, https://www.uade.edu.ar/noticias/qu%C3%A9-podemos-aprender-sobre-la-educaci%C3%B3n-en-finlandia/ .

[7]) تهدف المنظمة إلى تعزيز السياسات التي تحسن المستوى الاجتماعي والاقتصادي لسكان العالم، كما تعتبر منتدى يمكن للحكومات أن تعمل فيه معًا لتبادل الخبرات والبحث عن حلول للمشاكل المشتركة، وتعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع الحكومات لفهم أسباب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك قياس الإنتاجية والتدفقات التجارية والاستثمارية الإجمالية مع تحليل ومقارنة البيانات للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، ووضع المعايير الدولية في مختلف المجالات. لمزيد من المعلومات: www.**oecd**.org

[8]) Ministry of Education and Culture of Finland (s.f). *Basic education.* https://okm.fi/en/basic-education.

[9]) Juan Freire, Finlandia o las perversiones de la excelencia y la evaluación, Design Thinking, Innovación educativa, Política, Publicado el 6 enero 2012. https://juanfreire.com/sobre-razones-exito-educativo-finlandia/

[10]) María Isabel Pozzo, PLURALISMO CULTURAL Y EDUCACIÓN: EL CASO CANADIENSE Educação em Revista - UFMG, vol. 28, núm. 2, junio, 2012, pp. 257-283 Universidade Federal de Minas Gerais Belo Horizonte, Brasil. UFMG ISSN: 0102-4698 revista@fae.ufmg.br

[11]) Sean Coughlan, *Cómo Canadá se convirtió en una superpotencia educativa*, BBC.
https://www.bbc.com/mundo/noticias-40808558

[12]) SEGUNDA REUNIÓN ORDINARIA DE LA COMISION INTERAMERICANA DE EDUCACION**,** 18 – 19 de octubre de 2004, 15 octubre 2004, CIDI/CIE/doc. 10/04, OEA/Ser.W/XIII.6.2**.** Terry Roberts, *The Discipline of Wonder*, Education Week, Vol. 4, No. **5.** Washington, D. C. *Association of Canadian Community Colleges* (Asociación de Centros de Educación Popular de Canadá, ACCC por sus siglas en inglés) www.accc.ca

[13]) مجلس وزراء التعليم في كندا: تم تشكيل مجلس وزراء التعليم في كندا (CMEC) من قبل وزراء التعليم في المقاطعات والأقاليم في عام 1967 لإنشاء منتدى يمكنهم من خلاله مناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، وتنفيذ مبادرات تعليمية تعاونية وتمثيل مصالح المقاطعات والأقاليم أمام المنظمات التعليمية الوطنية والحكومة الفيدرالية والحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية. يعد CMEC الصوت الوطني للتعليم في كندا، ومن خلاله، تعمل المقاطعات والأقاليم معًا لتحقيق أهداف مشتركة في مجموعة واسعة من الأنشطة على مستويات التعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي.

El Consejo de Ministros de Educación de Canadá (2004). *Access, Inclusion and Achievement: Closing the Gap. Country Report: Canada.* Preparado para la décimo- quinta conferencia de ministros del Commonwealth, Edimburgo, del 27 al 30 de octubre de 2003. Disponible en Internet, en www.cmec.ca/international/

[14]) Daniel Quilaqueo & Héctor Torres, Multiculturalidad e Interculturalidad desafío Epistemológicos de la Escolarización Desarrollada en Contextos Indígenas, Alpha (Osorno) *versión On-line* ISSN 0718-2201. Alpha no.37 Osorno dic. 2013.

http://dx.doi.org/10.4067/S0718-22012013000200020.
https://www.scielo.cl/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S0718-22012013000200020

[15]) Organizaciones universitarias canadienses de investigación científica, https://es.wikibrief.org/wiki/Canadian_university_scientific_research_organizations

[16]) يبلغ عدد السكان الأصليين في كندا حوالي 1.6 مليون نسمة ما يقدر بحوالي 4.9% من سكان كندا وفقًا لآخر تعداد من قبل هيئة الإحصائيات الكندية في 2016 وحوالي 1.8 مليون في 2021 ما يقدر بحوالي 5% من السكان. يتكون سكان كندا الأصليين من ثلاثة شعوب أساسية، أولها وأكثرها كثافة سكانية هي شعوب «الأمم الأولى» ويشكلون حوالي 977.230 من السكان الأصليين في كندا، وشعب الإنويت «Inuit» أو كما يلقبهم البعض «الإسكيمو» (لكن لم يعد ذلك اللفظ دارجًا في كندا مؤخرًا)، وعددهم حوالي 65.025، وأخيرًا شعوب الميتى «Metis» ويبلغ عددهم 587.545.

Inuit | The Canadian Encyclopedia
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2620570

[17]) Simon Langlois and B. Mónica Valenzuela, Mutación de la identidad canadiense, Revista Mexicana de Sociología, Vol. 60, No. 1 (Jan. - Mar., 1998), pp. 91-112 (22 pages) Published By: Universidad Nacional Autónoma de México. https://www.jstor.org/stable/3541258

[18]) Canadá: uno de los sistemas educativos más eficientes del mundo, ASTEX Departamento Curso Escolar, https://rb.gy/egbn2t -El Consejo de ministros de Educación de Canadá, que incluye enlaces a los portales de Internet de los ministerios y departamentos provinciales y territoriales responsables de la educación. www.cmec.ca

[19]) Chikako Fuiji, EL SISTEMA EDUCATIVO ACTUAL DEL JAPON,

[20]) Ernesché Rodriguez Asien, "ALGUNAS CARACTERÍSTICAS GENERALES DE LA EDUCACIÓN SUPERIOR EN JAPÓN" en Observatorio de la Economía y la Sociedad del Japón, enero 2012. Texto completo en http://www.eumed.net/rev/japon/

[21]) Elmys Escribano Hervis, La educación en América Latina: desarrollo y perspectivas, Instituto de Investigación en Educación, Universidad de Costa

Rica., Actualidades Investigativas en Educación, vol. 17, núm. 2, pp. 355-377, 2017.
[22]) Gabriela de la Cruz Flores, Igualdad y equidad en educación: retos para una América Latina en transición, Instituto de Investigaciones sobre la Universidad y la Educación - Universidad Nacional Autónoma de México, cuarta evaluación el 13-07-2017; aceptación el 17-07-2017. Educación Vol. XXVI, N° 51, septiembre 2017, pp. 159-178 / ISSN 1019-9403 https://doi.org/10.18800/educacion.201702.008 pp 160 -178.
[23]**)** Nacarid Rodríguez Trujillo, *Trayectoria del proyecto de escuelas bolivariana*. Educere v.12 n.42 Meridad sep. 2008. *versión impresa* ISSN 1316-4910. Universidad Central de Venezuela Caracas - Venezuela nrodri@internet.ve.
[24]) Luisa J. Rojas Hidalgo, *La Orientación en Venezuela Desde el Modelo Educativo Bolivariano***,** Rev. Mex. Orient. Educ. vol.8 no.20 México 2011. *versão impressa* ISSN 1665-7527. https://rb.gy/00xjff
[25]) Luiz Inácio Lula da Silva, EDUCACIÓN PARA LA RECONSTRUCCIÓN DE BRASIL. EL MINISTERIO DE EDUCACIÓN TRABAJA PARA RECONSTRUIR EL BRASIL CON EDUCACIÓN PÚBLICA, DE CALIDAD Y PARA TODOS. https://rb.gy/oc0w4n
[26]) Giuliana Pereira Ribeiro, Thainá Ribeiro. Programa Novo Mais Educação (PNME): uma política de tempo ou de educação integral? *Revista Educação Pública*, v. 20, nº 11, 24 de março de 2020. Disponível em: https://educacaopublica.cecierj.edu.br/artigos/20/11/programa-novo-mais-educacao-uma-politica-de-tempo-ou-de-educacao-integral.
[27]) Parente JM, Villar LBE. Os sistemas educacionais no contexto da transição da Nova Gestão Pública para a Pós-Nova Gestão Pública: estudo comparado entre Brasil e Espanha. Educ rev [Internet]. 2020;36: e67115. Available from: https://doi.org/10.1590/0104-4060.67115
[28]) Simon Schwartzman, Programas sociales orientados a la educación en Brasil: el impacto de Bolsa Escola, Trabajo enviado a la Global Conference on Education Research in Developing Countries (Research for Results on Education), Global Development Network, Praga, 23 de marzo- 2 de abril, 2005. Traducción al español por Nadia L. Orozco.
[29]) Clara Inés Stramiello, *SISTEMAS EDUCATIVOS MODERNOS PARA AMÉRICA LATINA*, Revista Española de Educación Comparada, 16 (2010), 393-412. ISSN: 1137-8654

[30]) Alberto Martínez Boom, La Educación en América Latina: Un Horizonte Complejo, REVISTA IBEROAMERICANA DE EDUCACIÓN. N.º 49 (2009), pp. 163-179. https://rb.gy/j38tbe

[31]) VVAA, Educación Inclusiva y Diversidad, CID - Centro de Investigación y Desarrollo, PDF Páginas: 145 pág. ISBN: 978-99989-67-09-0 DOI: https://doi.org/10.37811/cli_w1047 1ª. Edición. Año 2024. Editorial CID - Centro de Investigación y Desarrollo. PP 105 – 117.

[32]) Ministerio de Educación de Chile (2016) Orientaciones para la elaboración del Plan de Formación Ciudadana. Santiago de Chile (pág. 9 y 10). Disponible en https://convivenciaparaciudadania.mineduc.cl/wp-content/uploads/2022/01/Plan-Formacio%CC%81n-Ciudadana.pdf

[33]) OECD (2019), "Cultivating a culture of integrity across society in Argentina", in OECD Integrity Review of Argentina: Achieving Systemic and Sustained Change, OECD Publishing, Paris. DOI: https://doi.org/10.1787/66471ff6-en

[34]) Martha Lucia Carrero Arango y María Fernanda González Rodríguez. *La educación rural en Colombia: experiencias y perspectivas*. Praxis Pedagógica. No.19 julio-diciembre 2016 ISSN 0121-1494. pp: 79-89.

[35]) Jorge Benedicto y María Luz Morán, La construcción de una ciudadanía activa entre los jóvenes, Instituto de la Juventud C/ José Ortega y Gasset, 71 28006 Madrid, Primera edición, 2002 NIPO: 208-03-029-5. PP, 47 -76.

[36]) Daniel J. Corbo (Coord). LA EDUCACIÓN COMO ÉTICA DE LA LIBERTAD: Construcción autónoma de la personalidad moral y de la ciudadanía democrática. KONRAD-ADENAUER-STIFTUNG E. V. Klinglhöferstr. 23 D-10785 Berlin República Federal de Alemania. Editor Responsable Gisela Elsner, ISBN 978-9974-7942-9-0. PP 11 -62.

[37]) أماني عاطف، *الوجاهة الاجتماعية وانتشار ثقافة المدارس "الدولية"*، مدير تنفيذي، الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار رئاسة مجلس الوزراء، 6 يونيو 2022. https://www.idsc.gov.eg/Article/details/7116.